

## أفصل الثالث

# دراسة تجارب الائتمان الإيجاري في بعض الشركات العربية المختارة ومبررات تفعيل الائتمان الإيجاري في العراق

### تمهيد :

لم يكن من اليسير القيام بتحليل واف لنشاط الائتمان الإيجاري ميدانيا في العراق بسبب عدم وجود هكذا نشاط في النظام المالي والمصرفي العراقي ولكن هذا لم يمنع الباحث في استقصاء هذه التجربة في البلدان العربية الأخرى ، إذ بعد البحث والاستقصاء أمكن الحصول على البيانات والمعلومات التي نعتقد إننا نستطيع تقييم وتحليل هذا النشاط بدقة أكثر ووضوح من خلال تحليل البيانات الخاصة بشركتين سودانيتين تعملان بالائتمان الإيجاري بالصيغة الإسلامية ( الإجارة المنتهية بالتملك ) ، فضلا عن شركة أردنية تعمل في نفس النشاط ، وفي محاولة لاستخلاص أهم الدروس من هذه التجربة وبالشكل الذي يخدم أهداف الدراسة ، وسوف يتم استعراض ذلك في المبحث الأول في هذا الفصل ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى مبررات تفعيل نظام الائتمان الإيجاري في العراق ، وسيتم استعراض ذلك بالتفصيل من خلال المباحث الآتية :

- المبحث الأول : تجارب شركات عربية مختارة تمارس نشاط الائتمان الإيجاري .
- المبحث الثاني : مبررات تفعيل الائتمان الإيجاري في العراق .

## المبحث الأول

تجارب شركات عربية مختارة تمارس نشاط الائتمان الإيجاري :

أولاً : الشركة العربية للإجارة المحدودة ( أ ) :

1- النشأة التاريخية :

الشركة العربية للإجارة المحدودة هي شركة مساهمة سودانية خاصة تم تأسيسها بمبادرة من الشركة العربية للاستثمار وبعض الشركات والمؤسسات العربية والسودانية الأخرى . ويرجع تأسيس الشركة العربية للاستثمار إلى منتصف عام 1974، وهي شركة إقليمية وإحدى شركات العمل العربي المشترك ، تملكها حكومات 17 دولة عربية ، يبلغ رأس المال المصرح به 500 مليون دولار والمدفوع 450 مليون دولار ، وتتمتع بجميع الامتيازات التي تكفلها القوانين للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب في الدول المساهمة . وساهمت الشركة العربية للاستثمار في إنشاء العديد من شركات الائتمان الإيجاري في العديد من الدول العربية منها تأسيس شركة للإيجار المالي في مصر بحصة قدرها 25% من رأسمال المشروع البالغ 60 مليون جنيه مصري . فضلاً عن تأسيس الشركة العربية الدولية للإيجار المالي في الجمهورية التونسية ، وبمبلغ قيمته 1,9 مليون دولار أمريكي . وتأسست الشركة العربية للإجارة المحدودة في السودان التي تأسست بموجب قانون الشركات للعام 1925م ، وبموجب شهادة التأسيس رقم ش : 34880 بتاريخ 2009/5/25م ولها اسم عمل باسم ( مشروع تالك للإجارة المالية TALC ) بالرقم : 66325 بتاريخ 2010/1/21م . وحصلت الشركة على ترخيص بنك السودان المركزي بتاريخ 2009/9/27م ولديها ترخيص استثماري بموجب ترخيص وزارة الاستثمار رقم 174/ خدمات 2010 بتاريخ 2010/4/5م .

2- أهداف الشركة :

هدف الشركة هو تقديم خدمات التمويل الإسلامي بصيغة الإجارة بمختلف أنواعها للسوق السوداني ولسد الفراغ الموجود في هذا النوع من صيغ التمويل الإسلامية مساهمة في دعم الاقتصاد السوداني في هذا القطاع .

3- نشاط الشركة :

يشمل نشاط الشركة المجالات الآتية :-

➤ الإجارة المنتهية بالتملك في المنقولات والمعدات والآليات والعقارات وإجارة الخدمات .

➤ الإجارة التشغيلية .

➤ أي صيغ أخرى للإجارة تعتمد على الهيئة العليا للرقابة الشرعية .

➤ الصناديق والمحافظ الاستثمارية الخاصة بالإجارة .

➤ الاستشارات المالية والتدريب بمختلف أنواعه والمتعلق بصيغ الإجارة .

➤ ترتيب التمويل والعمليات المصرفية المختلفة والخاصة بصيغ الإجارة .

➤ العمل في مجال مزاوله جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة الأصول بما فيها تأسيس الشركات ووحدات الائتمان وفقا للقوانين واللوائح .

4- مناقشة تحليل الائتمان الإيجاري ( الإجارة المنتهية بالتمليك ) للشركة :

أ- البيانات والمعلومات اللازمة والمستخدمه في التحليل :

قبل البدء باستعراض نتائج تحليل الائتمان الإيجاري ( الإجارة المنتهية بالتمليك ) لابد من توضيح البيانات المالية المستعملة في التحليل والتي استمدت من الكشوفات المالية ، قائمة الدخل (ملحق 6) وقائمة التدفقات النقدية (ملحق 7) وقائمة المركز المالي (ملحق 8) للشركة ، وجرى تعديل هذه البيانات من قبل الباحث لتكون ملائمة لمتطلبات التحليل وتوضيحها في الجدول (3-1-1) ، إذ سيكون التحليل من وجهة نظر الشركة المؤجرة ، وسيتم عرضها .

الجدول (3-1-1)

البيانات المالية اللازمة للتحليل للسنوات (2015-2016-2017) للشركة العربية للإجارة (جنيه سوداني)

ت	المفردات	الكشوفات المالية	سنة 2015م	سنة 2016م	سنة 2017م
1	رأس المال المدفوع	قائمة المركز المالي	69,740,850	69,740,850	69,740,850
2	استثمارات أصول الإجارة	قائمة المركز المالي	79,806,838	120,509,678	174,293,084
3	إجمالي حقوق الملكية	قائمة المركز المالي	177,716,612	186,152,426	206,323,351
4	إجمالي الموجودات	قائمة المركز المالي	269,596,697	283,842,640	326,964,088
5	صافي الدخل	قائمة التدفقات النقدية	16,017,779	19,830,562	28,018,467
6	صافي الربح بعد الزكاة والضرائب	قائمة الدخل	16,017,779	19,830,562	28,018,467
7	عدد الأسهم الصادرة	التقرير السنوي	30,000,000	30,000,000	30,000,000
8	إجمالي المصروفات	كشف الدخل	11,098,140	13,065,146	18,164,094
9	إجمالي الإيرادات	كشف الدخل	27,115,919	32,895,708	46,182,561
10	النقد وما في حكمه في نهاية السنة	قائمة التدفقات النقدية	63,124,242	39,107,178	43,151,848

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة العربية للإجارة .

ب - عرض نتائج حساب وتحليل بيانات الشركة :

1- التحليل الرأسي لبيانات الشركة :

أ- نسب التمويل (النشاط)

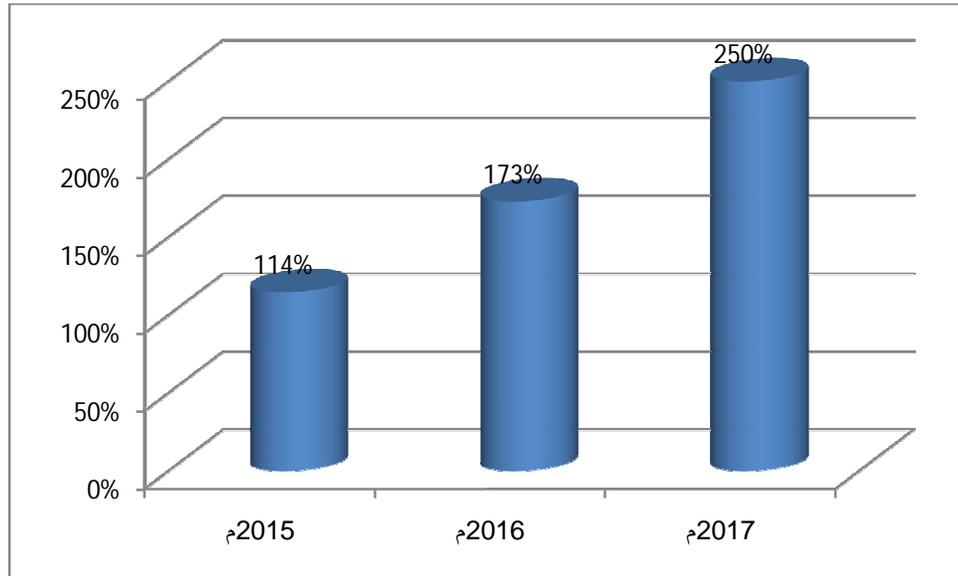
الجدول رقم (2-1-3)

نسب التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال وإجمالي حقوق الملكية وإجمالي الأصول

البيان	2015م	2016م	2017م
نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال	114%	173%	250%
نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية	45%	65%	84%
نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي الأصول	30%	42%	53%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (1-1-3) أن الشركة (أ) رأسمالها ثابت لم يتغير خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال في تزايد الجدول (2-1-3) مما يعد مؤشراً إلى أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة كما يظهر في الشكل التالي:



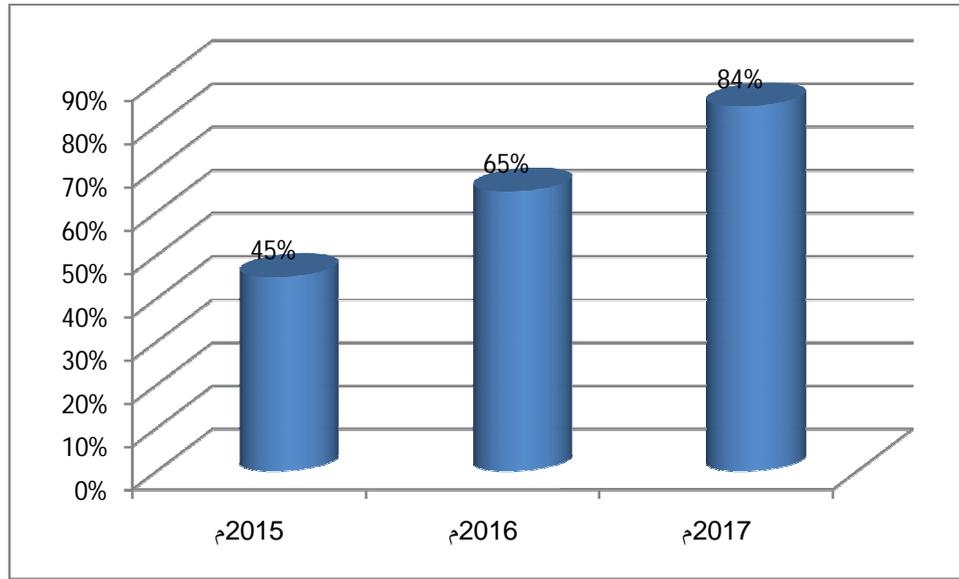
الشكل رقم (1-1-3): يوضح اتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال للشركة (أ)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (1-1-3) أن الشركة (أ) وبالرغم من أن هناك زيادة في حجم حقوق الملكية للشركة خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية في تزايد الجدول

(2-1-3) مما يعد مؤشراً إلى أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة كما يظهر في الشكل

التالي:

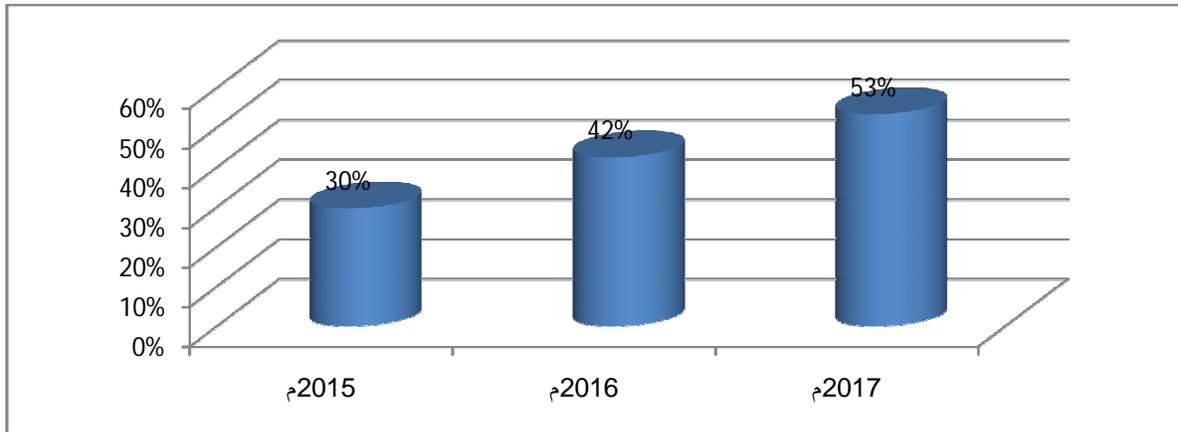


الشكل رقم (2-1-3) : يوضح اتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية للشركة (أ)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (1-1-3) أن الشركة (أ) وبالرغم من أن هناك زيادة في حجم إجمالي أصول الشركة خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي الأصول في تزايد الجدول (2-1-3) مما يعد مؤشراً إلى أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة كما يظهر في

الشكل التالي:



الشكل رقم (3-1-3) : يوضح اتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي أصول الشركة (أ)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

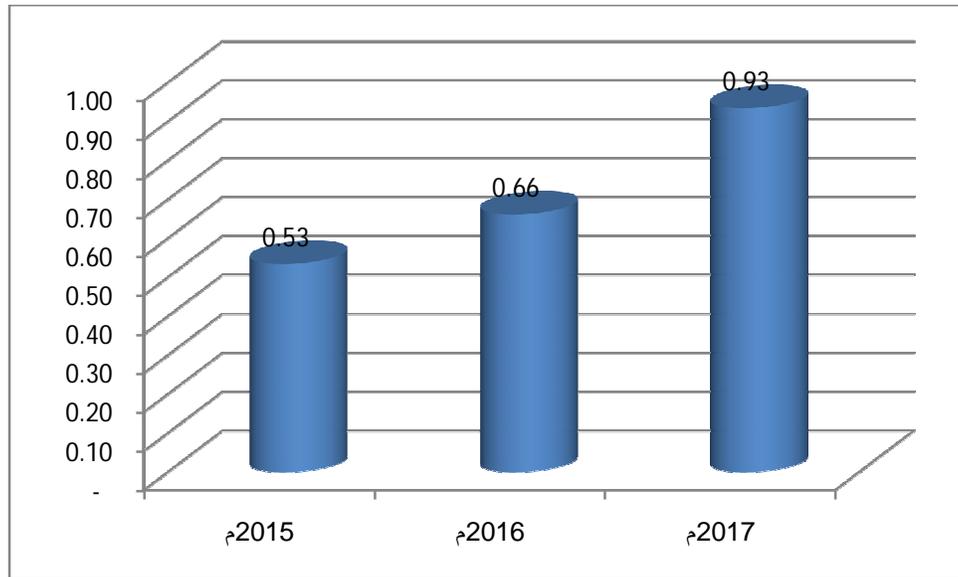
## الجدول رقم (3-1-3)

## نسب الربحية

البيان	2015م	2016م	2017م
نسبة المصروفات إلى الإيرادات	41%	40%	39%
نسبة صافي الربح إلى رأس المال	23%	28%	40%
نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية	9%	11%	14%
نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار)	6%	7%	9%
العائد على السهم	0.53	0.66	0.93

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدولين رقم (3-1-1) و(3-1-3) أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات في تناقص وهي أقل من النسبة المعيارية (75%) للشركة وهو مؤشر جيد كما وأن كل من نسبة صافي الربح إلى رأس المال و نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية و نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار) في تزايد كما أن معدل العائد على السهم في تزايد مما يجعل الاستثمار في شركات الإجارة جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب كما يظهر في الشكل التالي. مما يدل على نجاح التجربة السودانية وتحقيقها للأهداف.



الشكل رقم (3-1-4) : يوضح اتجاه العائد على السهم للشركة (أ)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

## 2- التحليل الأفقي لبيانات الدراسة الميدانية:

أ- تحليل قائمة المركز المالي للشركة (أ) :

الجدول رقم (3-1-4)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة المركز المالي للشركة العربية للإجارة (أ)

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
				الموجودات :-
زيادة	نقصان	10%	-38%	التغير في النقد وما حكمه
زيادة	زيادة	16%	17%	التغير في استثمارات قصيرة الأجل (شهامه)
زيادة	زيادة	45%	51%	التغير في استثمارات أصول الإجارة
لا يوجد تغير	نقصان	-	-100%	التغير في استثمارات أخرى مرابحات
نقصان	لا يوجد تغير	-100%	-	التغير في استثمارات في صكوك الإجارة
لا يوجد تغير	نقصان	-	-100%	التغير في عقود استيراد أصول الإجارة
لا يوجد تغير	نقصان	-	-100%	التغير في أصول بغرض الإجارة
نقصان	نقصان	-21%	-7%	التغير في حسابات مدينة
		-	-	التغير في موجودات أخرى
زيادة	زيادة	20%	377%	التغير في صافي الموجودات الثابتة
نقصان	نقصان	-23%	-11%	التغير في أصول غير ملموسة
<b>زيادة</b>	<b>زيادة</b>	<b>15%</b>	<b>5%</b>	<b>التغير في إجمالي الموجودات</b>
				المطلوبات :-
زيادة	زيادة	202%	88%	التغير في الحسابات الدائنة
زيادة	زيادة	42%	17%	التغير في المخصصات
لا يوجد تغير	لا يوجد تغير	-	-	التغير في مطلوبات أخرى
زيادة	زيادة	23%	6%	التغير في إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية :-
لا يوجد تغير	لا يوجد تغير	-	-	التغير في رأس المال المدفوع
زيادة	زيادة	11%	7%	التغير في الاحتياطيات
زيادة	زيادة	59%	17%	التغير في الأرباح المحتجزة
زيادة	زيادة	11%	5%	التغير في إجمالي حقوق الملكية
<b>زيادة</b>	<b>زيادة</b>	<b>15%</b>	<b>5%</b>	<b>التغير في إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-4) أن نجاح الشركة (أ) ظهر في زيادة التمويل بصيغة الإجارة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 51% ومن العام 2016م إلى العام 2017م وبنسبة 45% كما وظهر في الزيادة في الموجودات الثابتة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 377%

ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 20% كما وظهر في الزيادة في إجمالي الأصول من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 5% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 15% كما ظهر في الزيادة في الأرباح المدورة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 17% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 59% مما يدل على أن إمكانية تطبيق التجربة في العراق ممكنة وإن بدأت صغير ستتوسع.

ب- تحليل قائمة الدخل للشركة (أ) :

### الجدول رقم (3-1-5)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة الدخل للشركة (أ)

التفسير	معدل التغير		البيان
	2017 م	2016 م	
			التغير في الإيرادات
زيادة	زيادة	28%	التغير في إيرادات الإجارة
نقصان	نقصان	-100%	التغير في أرباح استثمار المرابحات
<b>زيادة</b>	<b>زيادة</b>	<b>28%</b>	<b>التغير في إجمالي الإيرادات</b>
			ناقصا :
زيادة	زيادة	30%	التغير في إهلاك أصول الإجارة
نقصان	زيادة	-21%	التغير في مخصص الديون المشكوك فيها
زيادة	زيادة	5%	التغير في مخصص صيانة أصول الإجارة
لا يوجد تغيير	نقصان	0%	التغير في مصروفات التمويل
زيادة	زيادة	17%	التغير في التامين - استثمارات الإجارة
<b>زيادة</b>	<b>زيادة</b>	<b>25%</b>	<b>التغير في إجمالي الدخل من الإجارة</b>
			زائدا الدخل من الاستثمار :-
نقصان	زيادة	-24%	التغير في أرباح شهامة
نقصان	زيادة	-70%	التغير في أرباح الودائع
نقصان	زيادة	-30%	التغير في أرباح صكوك الإجارة
نقصان	زيادة	-56%	التغير في إجمالي دخل الاستثمار
نقصان	زيادة	-24%	التغير في إيرادات أخرى
لا يوجد تغيير	نقصان	0%	التغير في أرباح بيع أصول
<b>زيادة</b>	<b>زيادة</b>	<b>40%</b>	<b>التغير في إجمالي الدخل</b>
			ناقصا :
			مصروفات التشغيل
زيادة	زيادة	17%	التغير في مصروفات العنصر البشري
زيادة	نقصان	47%	التغير في المصروفات العمومية والإدارية
زيادة	زيادة	30%	التغير في إجمالي مصروفات التشغيل
زيادة	زيادة	42%	التغير في الدخل قبل المخصصات والاهلاكات

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
				ناقصا :
زيادة	زيادة	51%	62%	التغير في إهلاك الموجودات الثابتة
زيادة	لا يوجد	24%	0%	التغير في إطفاء أصول غير ملموسة
زيادة	زيادة	91%	37%	التغير في المخصصات الأخرى
زيادة	زيادة	72%	79%	التغير في إجمالي المخصصات والاهلاكات
زيادة	زيادة	39%	17%	التغير في صافي الأرباح قبل الزكاة والضرائب
				ناقصا :
نقصان	نقصان	-23%	-33%	التغير في مخصص الزكاة
زيادة	زيادة	58%	21%	التغير في مخصص ضريبة أرباح الأعمال
زيادة	زيادة	41%	24%	التغير في صافي الأرباح بعد الزكاة والضرائب

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-5) أن نجاح الشركة (أ) ظهر في زيادة إجمالي الدخل من الإجارة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 12% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 25% كما وظهر في الزيادة في إجمالي الدخل من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 21% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 40% كما وظهر في الزيادة في صافي الأرباح بعد الزكاة والضرائب من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 24% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 41%. مما يدل على أن إمكانية تطبيق التجربة في العراق ممكنة وإن بدأت صغير ستتوسع.

ت- تحليل قائمة التدفقات النقدية للشركة (أ) :

الجدول رقم (3-1-6)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة التدفقات النقدية للشركة (أ)

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
				أنشطة التشغيل :-
زيادة	زيادة	41%	24%	صافي الدخل
-	-	-	-	التسويات على الأرباح :-
زيادة	زيادة	33%	357%	اهلاك الموجودات الثابتة
زيادة	نقصان	192%	-30%	المخصصات
زيادة	زيادة	52%	21%	صافي التدفقات النقدية قبل التغير في رأس المال

التفسير		معدل التغير		البيان
م 2017	م 2016	م 2017	م 2016	
				العامل
				التدفقات النقدية من الاستثمار :-
زيادة	زيادة	32%	683%	صافي الاستثمارات في أصول الإجارة
نقصان	نقصان	-100%	-100%	صافي الاستثمارات الأخرى . المرابحات
				استثمارات في صكوك
زيادة	نقصان	188%	-88%	حسابات مدينة
نقصان	لا يوجد تغيير	-100%	0%	عقود استيراد أصول الإجارة
نقصان	لا يوجد تغيير	-100%	0%	أصول بغرض الإجارة
زيادة	نقصان	333%	-26%	الحسابات الدائنة
زيادة	زيادة	111%	183%	الاحتياطيات
زيادة	نقصان	<b>363%</b>	<b>-82%</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>
				الأنشطة الاستثمارية :-
لا يوجد تغيير	نقصان	0%	-100%	المصرفات الرأسمالية
نقصان	لا يوجد تغيير	-61%	0%	شراء الموجودات الثابتة
زيادة	نقصان	6%	-81%	الاستثمارات في الأوراق والودائع
نقصان	لا يوجد تغيير	<b>-56%</b>	<b>0%</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
				الأنشطة التمويلية :-
زيادة	زيادة	17%	20%	توزيعات أرباح نقدية
نقصان	زيادة	-100%	201%	تسوية أعوام سابقة
لا يوجد تغيير	نقصان	0%	-100%	التمويل
زيادة	لا يوجد تغيير	<b>0.2%</b>	<b>0%</b>	<b>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</b>
نقصان	زيادة	-83%	98%	الزيادة (النقصان) في النقد وما في حكمه
نقصان	زيادة	-38%	24%	النقد وما في حكمه في بداية السنة
زيادة	نقصان	10%	-38%	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-6) أن نجاح الشركة (أ) ظهر في زيادة الكبيرة في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 363% مع وجود انخفاض في

العام السابق من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 82% وهذا يدل على نجاح إدارة السيولة بالشركة. كما وأنه لا يوجد تغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية من العام 2015م إلى العام 2016م ومن العام 2016م إلى العام 2017م هناك انخفاض وبنسبة 56% مع وجود توسع في الأصول الثابتة وهذا يعني أن الشركة جلبت أصول ثابتة بغير نقد. ولا يوجد تغير يذكر في الأنشطة التمويلية وهذا يعني أن التوسع في العمل يتم داخلياً من خلال احتجاز الأرباح كلياً أو جزئياً وبناء الاحتياطات.

### الجدول رقم (3-1-7)

#### مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة الاسمية

البيان	2015م	2016م	2017م
القيمة الاسمية للسهم	2.32	2.32	2.32
القيمة الدفترية للسهم	5.92	6.21	6.88

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-7) أن متطلب رأس المال يمكن دفع قيمة معينة والتوسع في النشاط مستقبلاً كما ظهر في الجدول أعلاه حيث أن القيمة الدفترية أعلى من القيمة الاسمية وفي تزايد وهذا يساعد في تفعيل الائتمان الإيجاري في العراق بجذب المستثمرين.

### ثانياً : الشركة الوطنية للإجارة والاستثمار المحدودة ( ب ) :

#### 1- النشأة التاريخية :

للقوف على النشأة التاريخية الأولية لنشأة الشركة الوطنية للإجارة والاستثمار المحدودة لاد الإشارة إلى أن الشركة تأسست من خلال تجربة البنك الإسلامي للتنمية والذي يعد مؤسسة مالية إقليمية ، تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بين المؤسسين في جدة ، في 12/8/1974 م ، ويهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تبلغ 50 دولة إسلامية ، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وتبنى البنك الإسلامي للتنمية نظام الائتمان الإيجاري ( الإجارة ) كصيغة من صيغ التمويل في العام 1977 م ، كتمويل متوسطة الأجل ، لا تتجاوز مدته 10 سنوات ، تبدأ من تاريخ تشغيل الأصل والذي يعد مؤشراً على أن الأصل قد أصبح جاهزاً لاستيفاء تلك المنفعة .

وظل الوضع كذلك إلى أن اعتمد البنك إجراءات تنشيط وتعزيز الائتمان الإيجاري كصيغة تمويل في العام 1993 م ، إذ شهدت في نفس العام توقيع 10 عقود ائتمان إيجاري ( إجارة ) ، وبمبلغ 105,95 ملايين

دينار إسلامي ( 147,23 مليون دولار أمريكي ) ليصبح في العام الذي يليه الأداة الرئيسية للتمويل متوسط الأجل الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية .

وقد قرر البنك الإسلامي للتنمية إنشاء شركة إجارة متخصصة تقوم بدور فاعل بممارسة نشاط التأجير الإسلامي على أن تبدأ بإنشاء شركة قابضة لتقوم تدريجياً بدعم وتشجيع إنشاء شركات إجارة وطنية متخصصة في الدول الأعضاء بالبنك ، ويهدف إنشاء الشركة القابضة إلى توفير البيئة المناسبة إلى إنشاء شركات إجارة وطنية لتصبح وسيلة ملائمة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد تم الاتفاق على أن تكون الكويت المقر الرئيسي للشركة القابضة وباسم الشركة الدولية للإجارة والاستثمار ، فضلاً إلى إنشاء شركتين متخصصتين في الإيجار في كل من ماليزيا وتركيا .

وقد تبلور هذا الاتفاق بإنشاء أول شركة ائتمان ايجاري في دول الخليج العربي بإنشاء الشركة الدولية للإجارة والاستثمار كشركة متخصصة في الإجارة في الكويت في العام 1999 م ويساهم البنك الإسلامي للتنمية فيها بنسبة 33% . وتعرف الشركة الدولية للإجارة والاستثمار بأنها شركة مساهمة كويتية ( مغلقة ) تأسست في عام 1999 م برأسمال يبلغ 50 مليون دولار موزعة على 150 مليون سهم وهي مملوكة لمؤسسات مالية دولية ومحلية إذ يعد البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة عارف من أكبر مساهمي الشركة . وتمارس الشركة كافة أنشطتها المتعددة وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية ، وتنشط بصورة رئيسة في عمليات الإجارة ( الائتمان الإيجاري ) ، وتقوم بالأنشطة لاستثمارية الأخرى وتقديم خدمات الاستشارات المالية وإدارة الأصول لعملائها أيضاً . وقد حققت الشركة تقدماً ملحوظاً في نشاط الائتمان الإيجاري وبناءً على توصيات نظامها التأسيسي بشأن إنشاء عدد من الشركات الوطنية للإجارة ، إذ حصلت على ترخيص رسمي لفتح شركة ائتمان ايجاري ( اجارة وطنية ) في السودان تعرف بالشركة الوطنية للإجارة والاستثمار المحدودة ( شركة مساهمة خاصة سودانية ) كشركة خاصة محدودة المسؤولية في 2002/3/27م وفقاً لإحكام قانون الشركات لعام 1925م بشهادة تأسيس بالرقم (18144) ثم تحولت إلى شركة مساهمة عامة بتاريخ 2011/8/15م ، وبدأت الشركة نشاطها الفعلي بالعمل في مجال التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك في مايو 2005م .

## 2- التعريف المساهمون :

ورد في القوائم المالية للشركة للعام 2017 م أن رأس المال المصرح به هو 145,000,000 جنيه سوداني مقسمة إلى 1,450,000 سهم قيمة السهم 100 جنيه . أما رأس المال المدفوع من المساهمين كان 1,399,678 سهم قيمة السهم 100 جنيه ، كان لصندوق القومي للمعاشات النسبة الأعلى إذ بلغت نسبة المساهمة 27,20 ، يليها الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بنسبة 26,71 ، ثم شركة ألفا للإجارة والتمويل القابضة بنسبة 17,33 ، وجاء مصرف المزارع التجاري بالمرتبة الرابعة بنسبة 11,04 ، ثم بنك الاستثمار المالي بنسبة 10,20 وشركة سافنا للتأمين وإعادة التأمين بنسبة 2,04 ، ثم جاءت الشركات

( شركة ديزل للآليات والمعدات الثقيلة و شركة قرين توبس للتجارة والاستثمار و الشركة السودانية للبريد - سودابوست ) بنسب ( 1,83 و 0,84 و 0,61 ) على التوالي ، وأخيرا وبنسبة 2,20 لمساهمون آخرون .  
3- مناقشة تحليل الائتمان الإيجاري ( الإجارة المنتهية بالتملك ) للشركة :

أ - البيانات والمعلومات اللازمة والمستخدمه في التحليل :

قبل البدء باستعراض نتائج تحليل الائتمان الإيجاري ( الإجارة المنتهية بالتملك ) لابد من توضيح البيانات المالية المستعملة في التحليل والتي استمدت من الكشوفات المالية ، قائمة الدخل (ملحق 9) وقائمة التدفقات النقدية (ملحق 10) وقائمة المركز المالي (ملحق 11) للشركة ، وجرى تعديل هذه البيانات من قبل الباحث لتكون ملائمة لمتطلبات التحليل وتوضيحها في الجدول (3-1-8) ، إذ سيكون التحليل من وجهة نظر الشركة المؤجرة ، وسيرمز على الشركة بالحرف ( ب ) للتمييز عن الشركات الأخرى التي سيتم عرضها .

الجدول (3-1-8)

البيانات المالية اللازمة للتحليل للسنوات (2015-2016-2017) للشركة الوطنية للإجارة (جنيه سوداني )

ت	المفردات	الكشوفات المالية	سنة 2015م	سنة 2016م	سنة 2017م
1	رأس المال المدفوع	قائمة المركز المالي	62,727,600	92,524,600	139,967,800
2	استثمارات أصول الإجارة	قائمة المركز المالي	115,049,080	142,205,885	206,495,079
3	إجمالي حقوق الملكية	قائمة المركز المالي	80,074,012	122,469,444	191,594,537
4	إجمالي الموجودات	قائمة المركز المالي	123,714,987	151,695,806	235,374,158
5	صافي الدخل	قائمة التدفقات النقدية	13,106,081	20,521,040	33,854,052
6	صافي الربح بعد الزكاة والضرائب	قائمة الدخل	13,106,081	20,521,040	33,850,050
7	عدد الأسهم الصادرة	التقرير السنوي	925246	925246	1399678
8	إجمالي المصروفات	قائمة الدخل	6,087,924	8698828	12606983
9	إجمالي الإيرادات	قائمة الدخل	19,194,005	29,219,868	46,461,035
10	النقد وما في حكمه في نهاية السنة	قائمة التدفقات النقدية	511,194	1,014,344	5,017,314

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة الوطنية للإجارة .

ب- عرض نتائج حساب وتحليل بيانات الشركة :

1- التحليل الراسي لبيانات الشركة (ب)

أ- نسب التمويل (النشاط)

الجدول رقم (3-1-9)

نسب التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال وإجمالي حقوق الملكية وإجمالي الأصول

البيان	2015م	2016م	2017م
نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال	183%	154%	148%
نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية	144%	116%	108%
نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي الأصول	93%	94%	88%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

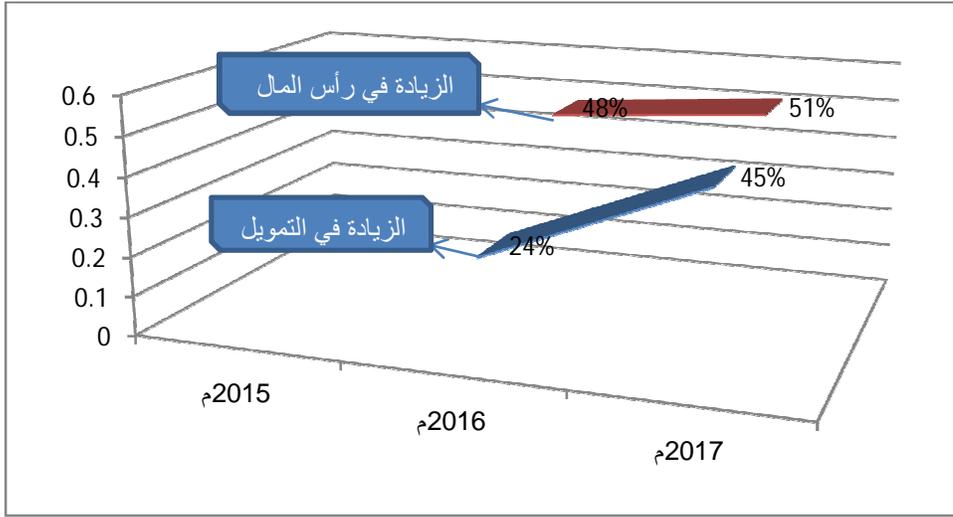
يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-8) أن الشركة (ب) رأسمالها غير ثابت في تزايد خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال في تناقص الجدول (3-1-9) بالرغم من أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة والجدول التالي يقارن بين نسبة الزيادة في التمويل ونسبة الزيادة في رأس المال:

الجدول رقم (3-1-10)

مقارنة نسب الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك ورأس المال للشركة (ب) فقط

البيان	الشركة ب		
	2015م	2016م	2017م
التغير في التمويل	-	24%	45%
التغير في رأس المال	-	48%	51%

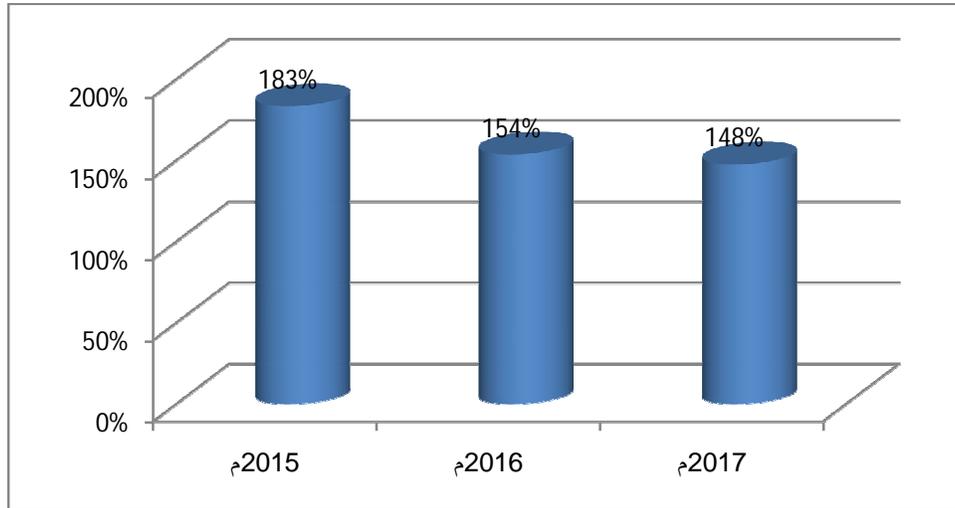
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.



الشكل رقم (3-1-5) : مقارنة نسب الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك ورأس المال للشركة (ب) فقط

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-10) والشكل رقم (3-1-5) أن الشركة (ب) نسبة الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك أقل من نسبة الزيادة في رأسمالها مما جعل نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال في تناقص كما يظهر في الشكل التالي:



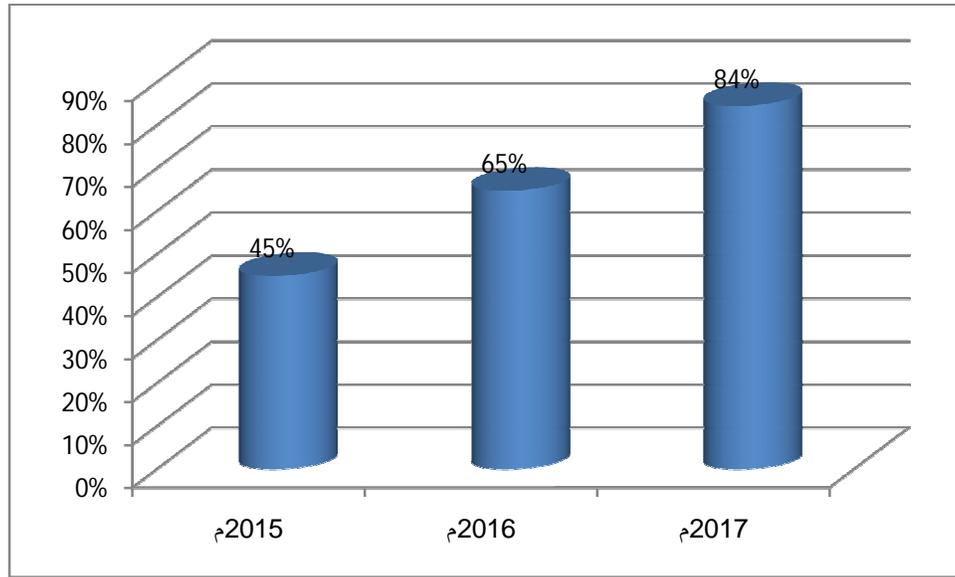
الشكل رقم (3-1-6) : يوضح إتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى رأس المال للشركة (ب)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-8) أن الشركة (ب) وبالرغم من أن هناك زيادة في حجم حقوق الملكية للشركة خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية في تزايد

الجدول (9-1-3) مما يعد مؤشراً إلى أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة كما يظهر في

الشكل التالي:



الشكل رقم (7-1-3) : يوضح اتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية للشركة (ب)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

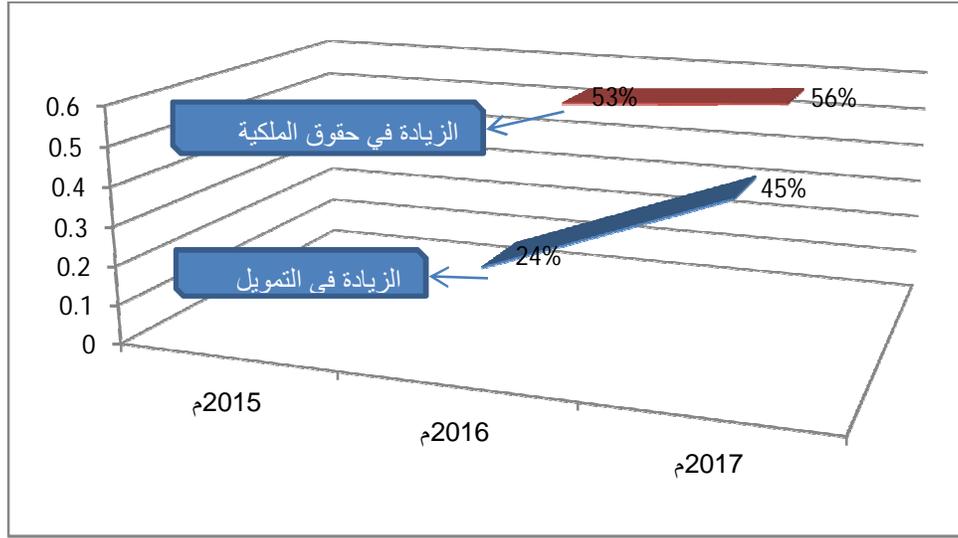
يتضح للباحث من الجدول رقم (8-1-3) أن الشركة (ب) حق ملاكها غير ثابت في تزايد خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية في تناقص الجدول (9-1-3) بالرغم من أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة والجدول التالي يقارن بين نسبة الزيادة في التمويل ونسبة الزيادة في حقوق الملكية:

الجدول رقم (11-1-3)

مقارنة نسب الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وحقوق الملكية للشركة (ب) فقط

الشركة ب			البيان
2017م	2016م	2015م	
45%	24%	-	التغير في التمويل
56%	53%	-	التغير في حقوق الملكية

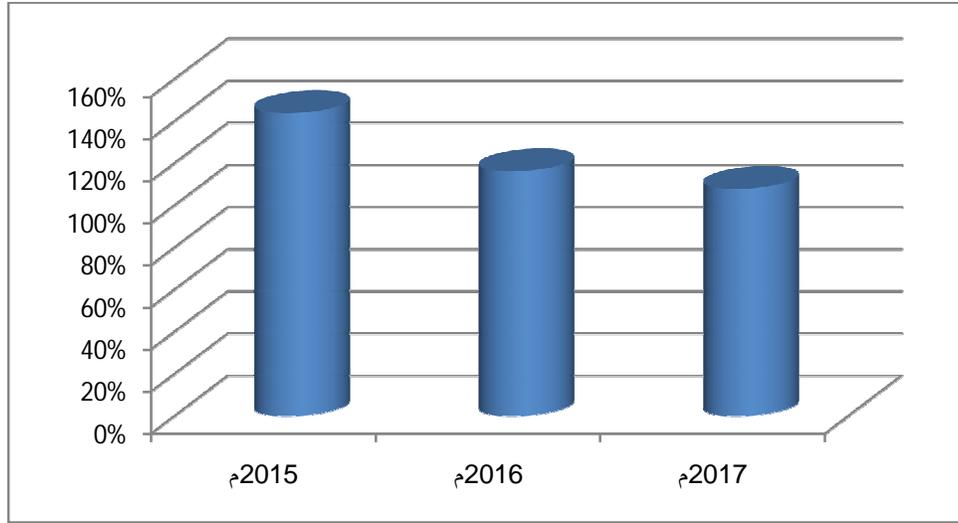
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.



الشكل رقم (3-1-8): مقارنة نسب الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك ورأس المال للشركة (ب) فقط

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-11) والشكل رقم (3-1-8) أن الشركة (ب) نسبة الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك أقل من نسبة الزيادة في حق ملاكها مما جعل نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية في تناقص كما يظهر في الشكل التالي:



الشكل رقم (3-1-9): يوضح إتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى حقوق الملكية للشركة (ب)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول (3-1-8) أن الشركة (ب) إجمالي أصولها غير ثابت في تزايد خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي الأصول غير مستقرة الجدول (3-1-9) بالرغم من

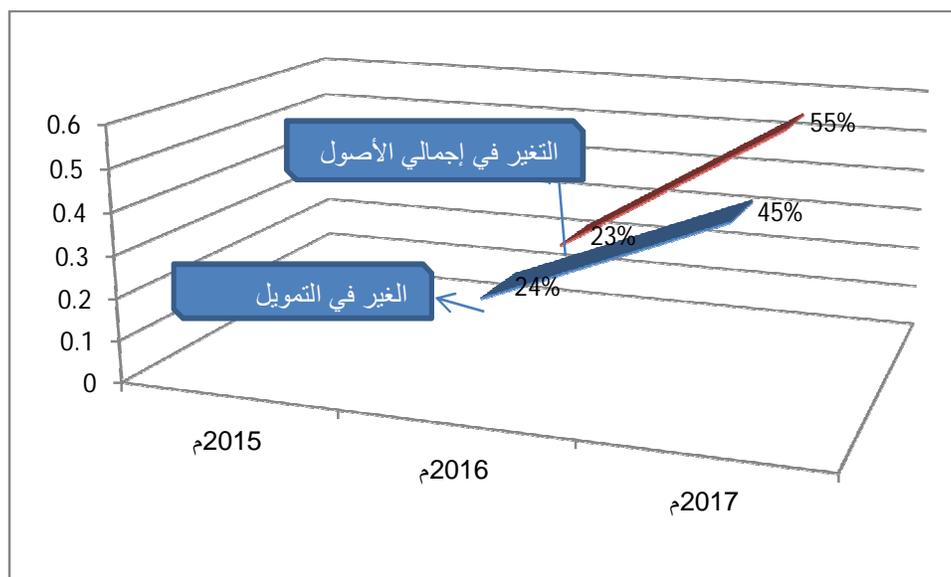
أن الشركة في توسع في حجم التمويل بصيغة الإجارة والتالي يقارن بين نسبة الزيادة في التمويل ونسبة الزيادة في حقوق الملكية:

### الجدول رقم (3-1-12)

مقارنة نسب الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وإجمالي أصول الشركة (ب) فقط

الشركة ب			البيان
2017م	2016م	2015م	
45%	24%		التغير في التمويل
55%	23%		التغير في إجمالي الأصول

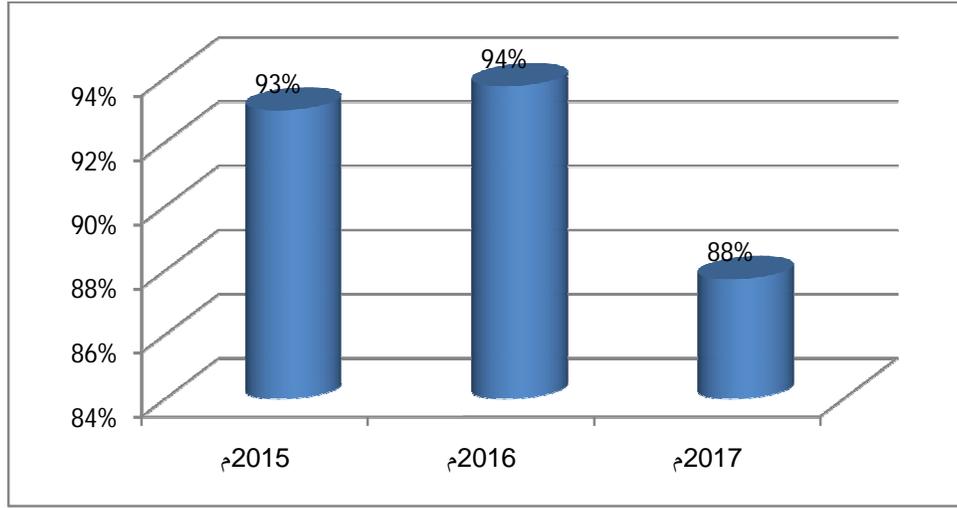
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.



الشكل رقم (3-1-10): مقارنة نسب الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ورأس المال للشركة (ب) فقط

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-12) والشكل رقم (3-1-10) أن الشركة (ب) نسبة الزيادة في التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك أكثر من نسبة الزيادة في إجمالي أصولها في العام 2017م و أقل في العام 2016م مما جعل نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي الأصول غير مستقرة كما يظهر في الشكل التالي:



الشكل رقم (3-1-11) : يوضح إتجاه نسبة التمويل بصيغة الإجارة إلى إجمالي أصول الشركة (ب)  
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

ب- مؤشرات الربحية :

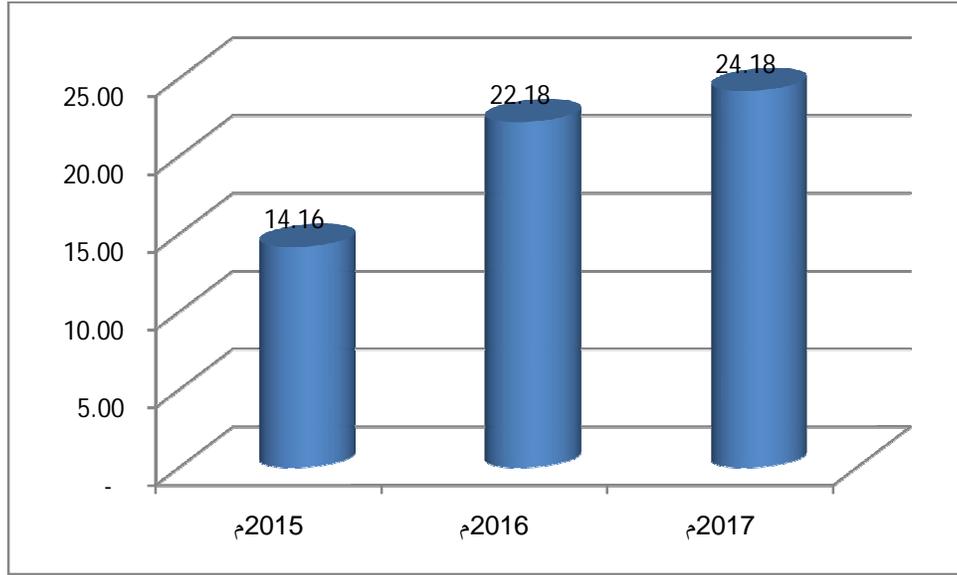
الجدول رقم (3-1-13)

نسب الربحية

الشركة ب			البيان
2017م	2016م	2015م	
27%	30%	32%	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
24%	22%	21%	نسبة صافي الربح إلى رأس المال
18%	17%	16%	نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية
14%	14%	11%	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار)
24.18	22.18	14.16	العائد على السهم

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدولين (3-1-8) و (3-1-13) أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات في تناقص وهي أقل من النسبة المعيارية (75%) للشركة وهو مؤشر جيد كما وأن كل من نسبة صافي الربح إلى رأس المال و نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية و نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار) في تزايد كما وأن معدل العائد على السهم في تزايد مما يجعل الاستثمار في شركات الإجارة جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب كما يظهر في الشكلين التاليين. مما يدل على نجاح التجربة السودانية وتحقيقها للأهداف.



الشكل رقم (3-1-12) : يوضح إتجاه العائد على السهم للشركة (ب)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

## 2- التحليل الأفقي لبيانات الدراسة الميدانية:

أ- تحليل قائمة المركز المالي للشركة (ب) :

الجدول رقم (3-1-14)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة المركز المالي للشركة (ب)

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
				الموجودات :-
زيادة	زيادة	395%	98%	النقد وما حكمه
				الاستثمارات :-
لا يوجد تغيير	لا يوجد تغيير	0%	0%	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
زيادة	لا يوجد تغيير	86%	0%	استثمارات طويلة الأجل
زيادة	زيادة	45%	24%	موجودات إجارة منتهية بالتمليك
زيادة	زيادة	45%	23%	مجموع الاستثمارات
زيادة	زيادة	26%	33%	الموجودات الأخرى
زيادة	لا يوجد تغيير	100%	0%	عقار تحت التشييد
زيادة	نقصان	883%	-18%	صافي الموجودات الثابتة
لا يوجد تغيير	نقصان	0%	-100%	الموجودات غير الملموسة
زيادة	زيادة	55%	23%	إجمالي الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية
				المطلوبات

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
زيادة	نقصان	31%	-70%	الحسابات الدائنة
زيادة	نقصان	51%	-27%	مطلوبات أخرى
زيادة	زيادة	60%	36%	توزيعات نقدية غير مدفوعة
زيادة	نقصان	50%	-33%	إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
زيادة	زيادة	51%	48%	رأس المال المدفوع
زيادة	زيادة	88%	123%	علاوة إصدار
زيادة	زيادة	65%	56%	أرباح محتجزة
زيادة	زيادة	56%	53%	مجموع حقوق الملكية
زيادة	زيادة	55%	23%	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-14) أن نجاح الشركة (ب) ظهر في زيادة التمويل بصيغة الإجارة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 24% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 45% كما وظهر في الزيادة في الموجودات الثابتة من العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 883% أما من العام 2015م إلى العام 2016م فقد انخفضت بسبب الإهلاك وبنسبة 18% وهذا يعني عدم وجود بيع من الأصول الثابتة. كما وظهر في الزيادة في إجمالي الأصول من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 23% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 55% كما وظهر في الزيادة في الأرباح المدورة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 56% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 65%. مما يدل على أن إمكانية تطبيق التجربة في العراق ممكنة وإن بدأت صغير ستتوسع.

ب- تحليل قائمة الدخل للشركة (ب) :

الجدول رقم (3-1-15)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة الدخل للشركة (ب)

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
زيادة	زيادة	55%	56%	الإيرادات
زيادة	نقصان	432%	-11%	أرباح مساهمات رأسمالية
نقصان	زيادة	-11%	14%	إيرادات أخرى
زيادة	زيادة	59%	52%	إجمالي الإيرادات
زيادة	زيادة	32%	34%	المصروفات العمومية والإدارية
زيادة	زيادة	1%	12%	اهلاك الموجودات الأخرى

إطفاء الموجودات غير الملموسة	-25%	-100%	نقصان	نقصان
الربح قبل الزكاة والضرائب	57%	65%	زيادة	زيادة
الزكاة المستحقة	-100%	100%	نقصان	زيادة
مخصص الضرائب	63%	60%	زيادة	زيادة
صافي الربح	57%	65%	زيادة	زيادة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-15) أن نجاح الشركة (ب) ظهر في زيادة إجمالي الدخل من الإجارة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 56% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 55% كما وظهر في الزيادة في إجمالي الدخل من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 52% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 59% كما وظهر في الزيادة في صافي الأرباح بعد الزكاة والضرائب من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 57% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 65%. مما يدل على أن إمكانية تطبيق التجربة في العراق ممكنة وإن بدأت صغير ستتوسع.

ت- تحليل قائمة التدفقات النقدية للشركة (ب) :

الجدول رقم (3-1-16)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة التدفقات النقدية للشركة (ب)

البيان	معدل التغير		التفسير	
	2016 م	2017 م	2016 م	2017 م
التدفقات النقدية من العمليات :-				
صافي الدخل	57%	65%	زيادة	زيادة
تسوية صافي الدخل مع صافي زيادة النقد الناتج من العمليات :-				
استهلاكات الموجودات الثابتة	12%	1%	زيادة	زيادة
إطفاء الموجودات غير الملموسة	-25%	-100%	نقصان	نقصان
المخصصات	100%	56%	زيادة	زيادة
الزكاة المدفوعة	-75%	-100%	نقصان	نقصان
الضريبة المدفوعة	28%	63%	زيادة	زيادة
تسوية سنوات سابقة	-100%	100%	نقصان	زيادة
<b>صافي التدفقات النقدية من العمليات</b>	<b>62%</b>	<b>63%</b>	<b>زيادة</b>	<b>زيادة</b>
التدفقات النقدية من الاستثمار :-				
شراء موجودات ثابتة	-96%	33324%	نقصان	زيادة
شراء موجودات إجارة منتهية بالتمليك	15%	137%	زيادة	زيادة
الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل	0%	100%	لا يوجد تغيير	زيادة

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
لا يوجد تغيير	نقصان	0%	-100%	بيع موجودات ثابتة
زيادة	لا يوجد تغيير	100%	0%	عقار تحت التشييد
زيادة	زيادة	<b>192%</b>	<b>13%</b>	صافي التدفقات من الاستثمار
				التدفقات النقدية من التمويل :-
زيادة	زيادة	61%	150%	الزيادة في رأس المال
زيادة	زيادة	61%	150%	الزيادة في علاوة إصدار
زيادة	زيادة	56%	31%	توزيعات نقدية للمساهمين
نقصان	زيادة	-31%	1337%	الزيادة / النقصان في المطلوبات
زيادة	نقصان	4%	-44%	الزيادة / النقصان في الموجودات الأخرى
زيادة	نقصان	<b>851%</b>	<b>-50%</b>	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
زيادة	زيادة	696%	69%	الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه خلال فترة
زيادة	نقصان	98%	-37%	النقد وما في حكمه في بداية العام
زيادة	زيادة	395%	98%	رصيد النقدية في نهاية العام

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (16/1/3) أن نجاح الشركة (ب) ظهر في الزيادة في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 62% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 63% وهذا يدل على نجاح إدارة السيولة بالشركة. كما وأنه يوجد زيادة في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 13% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 192% وهذا يدل على وجود توسع في الأصول الثابتة وهذا يعني أن الشركة جلبت أصول ثابتة جديدة. وهناك انخفاض في الأنشطة التمويلية من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 50% وهذا يعني أن قامت بتوزيع أرباح نقداً لملاكها ومن العام 2016م إلى العام 2017م هناك زيادة وبنسبة 851% وهذا يدل على التوسع بضح أموال من قبل المساهمين والاقتراض من آخرين لمقابلة الطلب على التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك.

### الجدول رقم (3-1-17)

#### مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة الاسمية

الشركة ب			البيان
2017م	2016م	2015م	
100.00	100.00	67.80	القيمة الاسمية للسهم
136.88	132.36	86.54	القيمة الدفترية للسهم

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3/1/17) أن متطلب رأس المال يمكن دفع قيمة معينة والتوسع في النشاط مستقبلاً كما ظهر في الجدول أعلاه حيث أن القيمة الدفترية أعلى من القيمة الاسمية وفي تزايد وهذا يساعد في تفعيل الائتمان الإيجاري في العراق بجذب المستثمرين.

#### ثالثاً: الشركة المتكاملة للائتمان الإيجاري (شركة أردنية مساهمة عامة محدودة) :

##### 1- نشاط الائتمان الإيجاري في الأردن

نشاط الائتمان الإيجاري في الأردن يعود إلى بداية الثمانينات . ففي العام 1982 تأسست شركة مساهمة عامة باسم الشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات هي أول شركة تأجير تباشر عملها في الائتمان الإيجاري . إلا أنها فشلت في الاستمرار في مزاولة نشاطها (مؤسسة التمويل الدولية، 2006 م:ص 18 ) وتحولت إلى بنك ع رف باسم بنك عمان . وجاءت أول محاولة لتنظيم أعمال الائتمان الإيجاري في العام 1997 ، إذ أعدت الحكومة الأردنية أول مشروع لقانون الائتمان الإيجاري وذلك في العام 1998 ، لكن هذا القانون لم يقر في حينه وتم إقراره في العام 2002 وقد غطى هذا القانون الإطار القانوني للأطراف ذات العلاقة ولكنه لم يغط كافة الجوانب المتعلقة بحاجة هذا القطاع والنمو المأمول منه في هذا المجال ( أبو بكر ، 2017 م : ص 46 ) ومنذ أقرار الأطر القانونية ، قامت العديد من المؤسسات أما بتأسيس شركات خاصة للتأجير ، أو إضافة نشاط التأجير إلى نشاطاتها الرئيسية .

واليوم هناك أكثر من 20 جهة حاصلة على رخص مزاولة أعمال الائتمان الإيجاري ، جزء منها شركات مملوكة لمصارف وجزء منها مصارف تمارس هذا النوع من التمويل وهناك شركات عقارية وضعت في غاياتها الائتمان الإيجاري وممارسته وأخرى لم تمارسه .

ومنذ العام 2000 ، شهد قطاع التأجير نمواً كبيراً جاء كمحصلة لمرحلتين تطورت ، فخلال ألفترة ما بين 2000-2003 ، بلغ معدل النمو في قطاع التأجير 16% سنوياً وبلغت قيمة عمليات التأجير القائمة في

نهاية ألفترة 50 مليون دينار . وفي السنوات التالية ، تسارع معدل نمو القطاع ، وارتفع حجم التأجير بمعدل بلغت نسبته 78% سنوياً ما بين العامين 2004 و 2005 ليصل إلى 161 مليون دينار . وبهذا المستوى من النمو ، فقد تفوق الائتمان الإيجاري على القطاع المصرفي إذ أن نمو التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي لم يتجاوز 20% لنفس ألفترة . ولقد تحقق الجزء الأكبر من النمو في التأجير من خلال ثلاثة مؤجرين فقط ، الشركة العربية الوطنية للتأجير ، وبنك الإنماء الصناعي والبنك العربي الإسلامي الدولي . وتسيطر هذه الشركات مجتمعة على ما يزيد عن 88% من مجموع عمليات التأجير القائمة في السوق ( مؤسسة التمويل الدولية ، 2006 : 12 ) .

في العام 2010 بلغ حجم الائتمان الإيجاري في الأردن 9 مليون دينار شكلت ما نسبته حوالي 44% من حجم التسهيلات الائتمانية لدى المصارف والمؤسسات المالية ، ولكن الأهم انه تلا ذلك نمو متصاعد في هذا الحجم حتى وصل متوسطه 58% خلال السنوات الخمس الأخيرة . ويشكل قطاع العقارات 50% من محفظة الائتمان الإيجاري ، وقطاع النقل يشكل 29% ، أما القطاع الصناعي فتبلغ حصته 21% وهذه النسب هي لعام 2015 وهي تكاد تكون قريبة جداً من معدلات السنوات الخمس الماضية . ( أبو بكر ، 2017 م : ص 217 )

أما أهم المعوقات التي تواجه الائتمان الإيجاري في الأردن فهي عدم وجود وضوح فيما يتعلق بآليات وإجراءات إعادة التملك ، كما لا يوجد قضايا في المحاكم فيما يختص بالائتمان الإيجاري ، وذلك أما لأنه يتم انتقاء العملاء وأما أن طبيعة الخدمة مختلفة عن طبيعة خدمة التمويل العادي في المصرف ، فضلاً عن ذلك أن الأطراف ذات العلاقة كمؤجر ومستأجر ومورد غير محددة واجباتهم وحقوقهم في القانون الحالي ، وهذه الأطراف تتعامل مع جهات كثيرة كوزارة الصناعة والتجارة ودائرة الأراضي والمساحة ، وهيئة تنظيم قطاع النقل ودائرة السير ، ولم يحدد القانون دور هذه الجهات . ( مقابلة ، و جودة ، 2004م : ص 61-64 ) وبالتالي عند الذهاب إلى هذه الأطراف لإجراء بعض المعاملات فيها فأنهم لا يعرفون شيئاً عن الائتمان الإيجاري وهذه من ضمن العيوب الموجودة في القانون وفي تطبيق هذا القانون . ( أبو بكر ، 2017 م : ص 218 ) .

## 2- الشركة المتكاملة للائتمان الإيجاري :

### أ- النشأة التاريخية :

هي شركة مساهمة عامة محدودة ، تأسست في عام 2004 تحت اسم " الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي ذ.م.م "وسجلت بوزارة الصناعة برأس مال مقداره 1 مليون دينار، ثم في عام 2005 تم الاتفاق على رفع رأس المال من 1 مليون دينار إلى 2 مليون دينار، وفي عام 2006 تم استكمال الإجراءات القانونية لرفع رأس المال الشركة من 2 مليون دينار إلى 5 مليون وتحويلها إلى صفة المساهمة العامة وتسجيلها بوزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم 415 ، وبواقع 5 مليون سهم بقيمة (1) دينار للسهم الواحد ، وفي عام 2007 تمت الموافقة على الانضمام إلى هيئة الأوراق المالية على أن تداول الأسهم الخاصة بالشركة سوف يطرح بعد مرور سنتان من الحصول على الموافقة. وفي العام 2009 عقدت الشركة اجتماع الهيئة العامة غير العادي، الذي تم فيه أخذ موافقة الهيئة العامة على رفع رأسمال الشركة ليصبح 7 مليون دينار من خلال توزيع أسهم مجانية بنسبة % 40 من رأس المال الأصلي البالغ 5 مليون دينار ، أما في عام 2009 فقد بدأ التداول في أسهم الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي م.ع.م تحت الرمز ( leas ) في سوق عمان المالي.

### ب- أنشطة الشركة الرئيسية:

تتلخص أنشطة الشركة الرئيسية ممارسة نشاط الائتمان الإيجاري لجميع أنواع المركبات والمعدات الطبية والصناعية منها، فضلا إلى الآليات والعقارات السكنية والتجارية، كذلك تقوم الشركة بتوفير حلول تمويل وبيع بالتقسيط بمرونة ودقة في الوقت نفسه.

## 3- مناقشة تحليل الائتمان الإيجاري للشركة :

### أ- البيانات والمعلومات اللازمة والمستخدمة في التحليل :

قبل البدء باستعراض نتائج تحليل الائتمان الإيجاري لابد من توضيح البيانات المالية المستعملة في التحليل والتي استمدت من الكشوفات المالية ، قائمة الدخل (ملحق 12) وقائمة التدفقات النقدية (ملحق 13) وقائمة المركز المالي (ملحق 14) للشركة ، وجرى تعديل هذه البيانات من قبل الباحث لتكون ملائمة لمتطلبات التحليل وتوضيحها في الجدول (3-1-18 ) ، إذ سيكون التحليل من وجهة نظر الشركة المؤجرة ، وسيتم عرضها على الشركة بالحرف ( ج ) للتمييز عن الشركات الأخرى التي سيتم عرضها .

الجدول (3-1-18)

البيانات المالية اللازمة للتحليل للسنوات (2015-2016-2017) للشركة المتكاملة للاتئمان الإيجاري (دينار

أردني )

ت	المفردات	الكشوفات المالية	سنة 2015م	سنة 2016م	سنة 2017م
1	رأس المال المدفوع	قائمة المركز المالي	7,000,000	7,000,000	7,000,000
2	استثمارات الائئمان إيجاري	قائمة المركز المالي	12,162,183	15,230,211	20,316,224
3	إجمالي حقوق الملكية	قائمة المركز المالي	11,338,976	12,430,824	13,899,755
4	إجمالي الموجودات	قائمة المركز المالي	44,944,822	54,546,696	68,961,339
6	صافي الربح بعد الضرائب	قائمة الدخل	2,089,174	2,281,848	2,728,931
7	عدد الأسهم الصادرة	التقرير السنوي	7,000,000	7,000,000	7,000,000
8	إجمالي المصروفات	قائمة الدخل	4,669,588	5,083,612	6,276,267
9	إجمالي الإيرادات	قائمة الدخل	6,814,208	7,365,460	9,005,198
10	النقد وما في حكمه في نهاية السنة	قائمة التدفقات النقدية	397,145	2,061,497	2,162,137

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة المتكاملة للاتئمان الإيجاري .

ب- عرض نتائج حساب وتحليل بيانات الشركة :

1- التحليل الراسي لبيات الشركة (ج)

أ- نسب التمويل (النشاط)

الجدول رقم (3-1-19)

نسب التمويل التأجيري إلى رأس المال وإجمالي حقوق الملكية وإجمالي الأصول

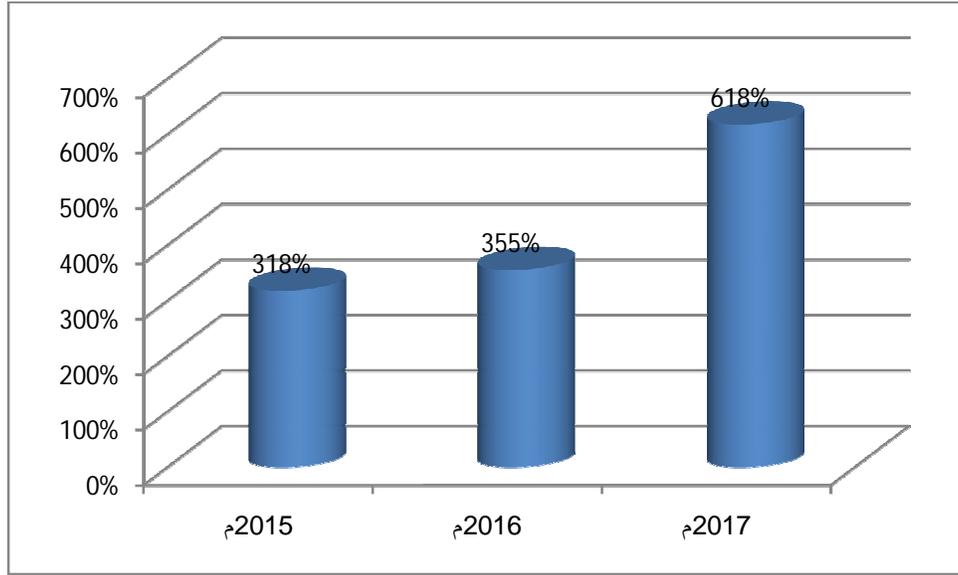
الشركة ج			البيان
2017م	2016م	2015م	
618%	355%	318%	نسبة التمويل التأجيري إلى رأس المال
311%	200%	196%	نسبة التمويل التأجيري إلى حقوق الملكية
63%	46%	50%	نسبة التمويل التأجيري إلى إجمالي الأصول

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-18) أن الشركة (ج) رأسمالها ثابت لم يتغير خلال فترة

الدراسة إلا أن نسبة التمويل التأجيري إلى رأس المال في تزايد الجدول (3-1-19) مما يعد مؤشراً إلى أن

الشركة في توسع في حجم التمويل التأجيري كما يظهر في الشكل التالي:

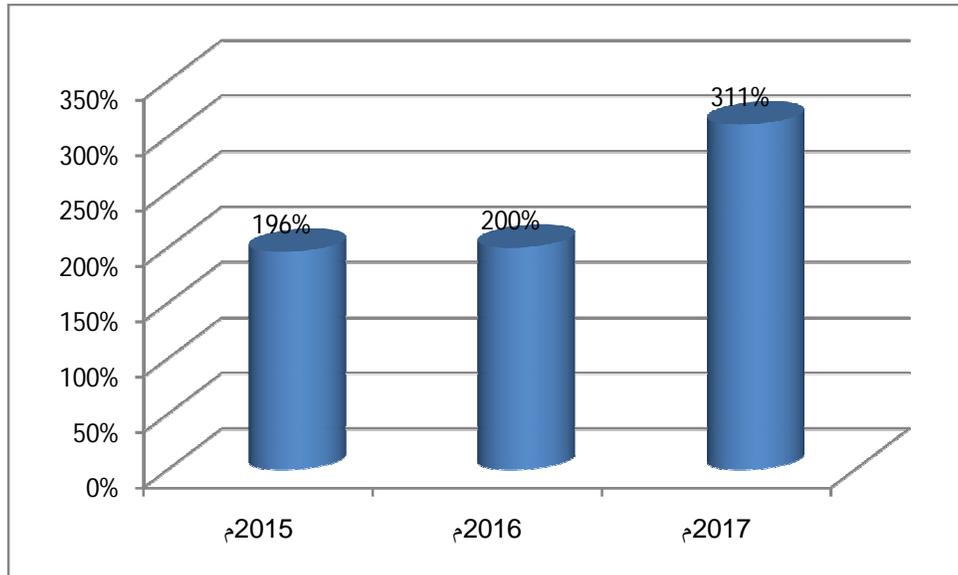


الشكل رقم (3-1-13) : يوضح اتجاه نسبة التمويل التاجيري إلى رأس المال للشركة (ج)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-18) أن الشركة (ج) بالرغم من أن هناك زيادة في حجم حقوق الملكية للشركة خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل التاجيري إلى حقوق الملكية في تزايد الجدول (3-1-19) مما يعد مؤشراً إلى أن الشركة في توسع في حجم التمويل التاجيري كما يظهر في الشكل

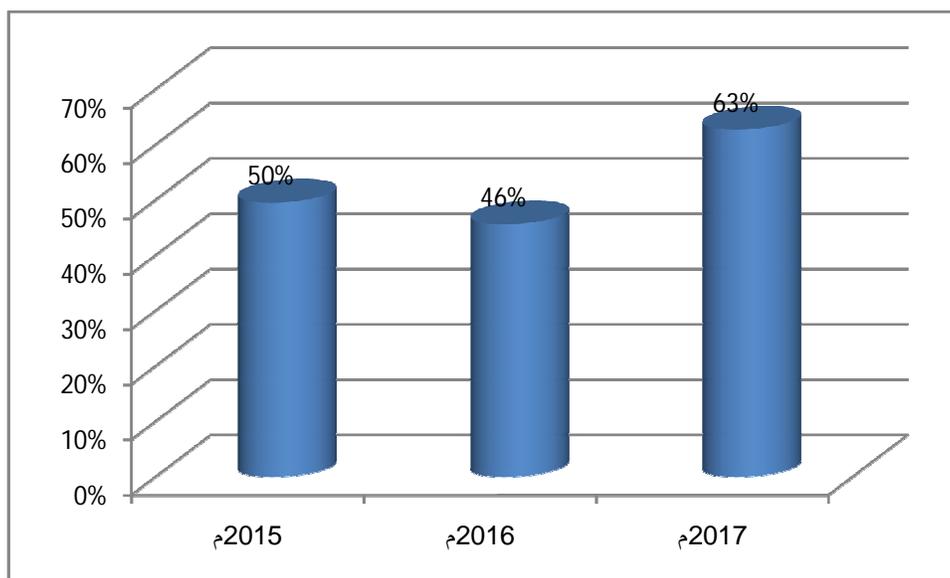
التالي:



الشكل رقم (3-1-14): يوضح اتجاه نسبة التمويل التاجيري إلى حقوق الملكية للشركة (ج)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-18) أن الشركة (ج) وبالرغم من أن هناك زيادة في حجم إجمالي أصول الشركة خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة التمويل التأجيري إلى إجمالي الأصول انخفضت في العام 2016م إلى 46% من 50% في العام 2015م ثم ارتفعت إلى 63% في العام 2017م الجدول (3-1-19) يعد مؤشراً إلى أن الشركة في توسع في حجم التمويل التأجيري كما يظهر في الشكل التالي:



الشكل رقم (3-1-15): يوضح اتجاه نسبة التمويل التأجيري إلى إجمالي أصول الشركة (ج)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

ب- مؤشرات الربحية:

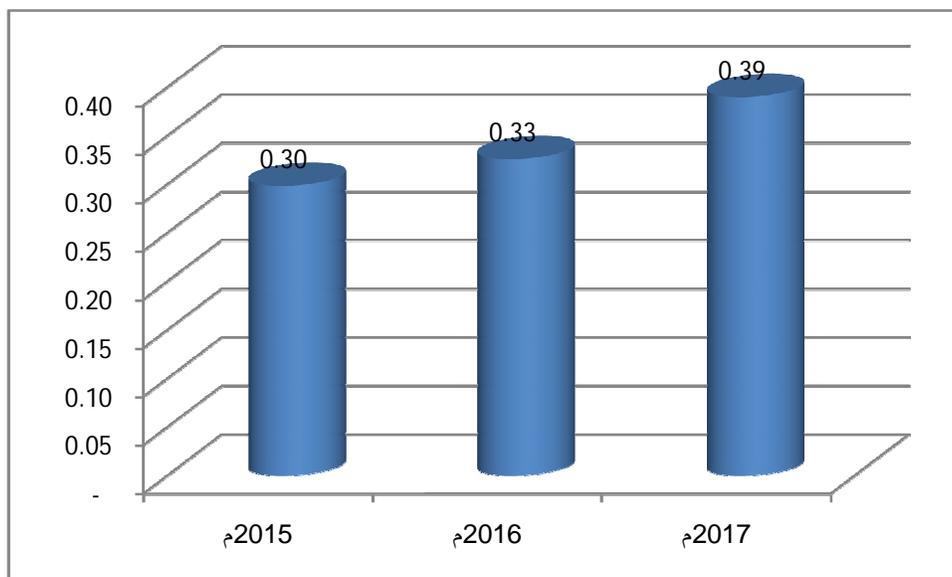
الجدول رقم (3-1-20)

نسب الربحية

الشركة ج			البيان
2017م	2016م	2015م	
70%	69%	69%	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
39%	33%	30%	نسبة صافي الربح إلى رأس المال
20%	18%	18%	نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية
4%	4%	5%	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار)
0.39	0.33	0.30	العائد على السهم

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدولين (3-1-18) و (3-1-20) أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات في تزايد وهي أقل من النسبة المعيارية (75%) للشركة وهو مؤشر جيد كما وأن كل من نسبة صافي الربح إلى رأس المال و نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية و نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار) في تزايد كما وأن معدل العائد على السهم في تزايد مما يجعل الاستثمار في شركات الائتمان الإيجاريّ جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب كما يظهر في الشكل التالي. مما يدل على تحقيقها للأهداف.



الشكل رقم (3-1-16) : يوضح اتجاه العائد على السهم للشركة (ج)

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

2- التحليل الأفقي لبيانات الدراسة الميدانية :

أ- تحليل قائمة المركز المالي للشركة (ج)

الجدول رقم (3-1-21)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة المركز المالي للشركة (ج)

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
نقصان	نقصان	-15%	-7%	برامج حاسب آلي
زيادة	نقصان	140%	-15%	ممتلكات ومعدات
نقصان	زيادة	-32%	43%	استثمارات عقارية
زيادة	نقصان	137%	-5%	الجزء غير المتداول من التمويل التأجيري
نقصان	زيادة	-38%	32%	الجزء غير المتداول من ذمم بيع بالتقسيط

التفسير		معدل التغيير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
زيادة	زيادة	35%	17%	<b>مجموع الأصول طويلة الأجل</b>
زيادة	زيادة	33%	25%	الجزء المتداول من التمويل التأجيلي
زيادة	زيادة	4%	26%	الجزء المتداول من ذمم بيع بالتقسيط
نقصان	زيادة	-46%	10%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
نقصان	زيادة	-18%	41%	أرصدة مدينة أخرى
نقصان	زيادة	-53%	57%	نقد وما في حكمة
زيادة	زيادة	18%	26%	<b>مجموع الأصول المتداولة</b>
زيادة	زيادة	26%	21%	<b>إجمالي الأصول</b>
لا يوجد تغيير	لا يوجد تغيير	0%	0%	رأس المال
لا يوجد تغيير	زيادة	0%	2%	احتياطي إجباري
لا يوجد تغيير	لا يوجد تغيير	0%	0%	احتياطي اختياري
زيادة	زيادة	40%	40%	أرباح مدورة
زيادة	زيادة	12%	10%	<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
زيادة	زيادة	39%	42%	قروض طويلة الأجل
زيادة	زيادة	27%	10%	الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل
زيادة	زيادة	25%	39%	بنود دائنة
زيادة	زيادة	38%	29%	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
زيادة	نقصان	8%	-6%	إيجارات مقبوضة مقدماً
زيادة	زيادة	22%	14%	مخصص ضريبة الدخل
زيادة	زيادة	26%	18%	<b>إجمالي الالتزامات المتداولة</b>
زيادة	زيادة	26%	21%	<b>إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية</b>

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-21) أن الشركة (ج) ظهرت في زيادة التمويل التأجيلي من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 25% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 33% كما وظهر في الزيادة في الموجودات الثابتة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 17% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 35% كما وظهر في الزيادة في إجمالي الأصول من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 21% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 26% كما وظهر في الزيادة في الأرباح المدورة من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 40% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 40%. مما يدل على أن ملكانية تطبيق التجربة في العراق ممكنة وإن بدأت صغير ستتوسع.

ب- تحليل قائمة الدخل للشركة (ج) :

الجدول رقم (3-1-22)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة الدخل للشركة (ج)

التفسير		معدل التغير		البيان
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
زيادة	نقصان	71%	-3%	صافي الإيرادات من عقود الائتمان الإيجاري
نقصان	زيادة	-19%	20%	صافي إيرادات بيع بالتقسيط
زيادة	زيادة	23%	13%	فوائد مدينة
زيادة	زيادة	23%	5%	إجمالي الربح
نقصان	نقصان	-100%	-3%	صافي الإيرادات من استثمارات عقارية
زيادة	زيادة	1244%	10%	إيرادات أخرى
زيادة	نقصان	54%	-263%	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
زيادة	زيادة	20%	7%	مصاريف إدارية
زيادة	زيادة	23%	6%	ربح السنة قبل الضريبة
زيادة	نقصان	34%	-3%	ضريبة الدخل
زيادة	زيادة	20%	9%	ربح السنة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-22) أن نجاح الشركة (ج) ظهر في زيادة إجمالي الدخل من الإجارة من العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 71% مع العلم أنه من العام 2015م إلى العام 2016م أنخفضت وبنسبة 3% فقط. كما وظهر في الزيادة في إجمالي الدخل من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 5% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 23% كما وظهر في الزيادة في صافي الأرباح بعد الضرائب من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 9% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 20%. مما يدل على أن إمكانية تطبيق التجربة في العراق ممكنة وإن بدأت صغير ستتوسع.

ت - تحليل قائمة التدفقات النقدية للشركة (ج) :

الجدول رقم (3-1-23)

نسب الزيادة (+) والنقصان (-) في بنود قائمة التدفقات النقدية للشركة (ج)

التفسير		معدل التغير		البند
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
				<b>الأنشطة التشغيلية</b>
زيادة	زيادة	23%	6%	ربح السنة قبل الضريبة
				<b>تعديلات على ربح السنة قبل الضريبة</b>
زيادة	نقصان	16%	-1%	استهلاك وإطفاءات
زيادة	زيادة	42%	14%	مصروف تدني ذمم مدينة
زيادة	لا يوجد تغيير	100%	0%	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
نقصان	نقصان	-130%	-263%	الربح أو الخسارة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
زيادة	زيادة	23%	13%	فوائد مدينة
				<b>التغير في رأس المال العامل</b>
زيادة	زيادة	580%	50%	الاستثمار في عقود الائتمان الإيجاري
نقصان	زيادة	-165%	47%	ذمم بيع بالتقسيط
نقصان	نقصان	-162%	-358%	أرصدة مدينة أخرى
نقصان	نقصان	-224%	-2282%	يجار مقبوض مقدماً
زيادة	نقصان	67%	-685%	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
زيادة	نقصان	243%	-1964%	<b>النفقات النقدية (المستخدمة في الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل المدفوعة</b>
زيادة	نقصان	28%	-2%	ضريبة الدخل المدفوعة
زيادة	زيادة	197%	480%	<b>صافي التدفقات النقدية من المستخدمة في الأنشطة التشغيلية</b>
				<b>الأنشطة الاستثمارية</b>
زيادة	لا يوجد تغيير	100%	0%	شراء أسهم
زيادة	لا يوجد تغيير	100%	0%	المتحصل من بيع أسهم
نقصان	زيادة	-100%	100%	شراء استثمارات عقارية
نقصان	زيادة	-22%	46%	شراء برامج
زيادة	نقصان	2076%	-88%	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
زيادة	نقصان	2959%	-54%	شراء ممتلكات ومعدات
نقصان	زيادة	-68%	3018%	<b>صافي التدفقات النقدية من المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية</b>
				<b>الأنشطة التمويلية</b>

التفسير		معدل التغير		البند
2017 م	2016 م	2017 م	2016 م	
زيادة	زيادة	75%	34%	القروض
زيادة	زيادة	23%	13%	فائدة مدفوعة
زيادة	زيادة	6%	6%	توزيعات أرباح أسهم
زيادة	زيادة	187%	130%	صافي التدفقات النقدية من المستخدمة في الأنشطة التمويلية
زيادة	نقصان	5%	-619%	صافي النقص أو الزيادة في النقد وما في حكمة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-23) أن نجاح الشركة (ج) ظهر في زيادة الكبيرة في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من العام 2015م إلى العام 2016م وبنسبة 480% ومن العام 2016م إلى العام 2017م بنسبة 197% وهذا يدل على نجاح إدارة السيولة بالشركة. كما وأن التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية من العام 2015م إلى العام 2016م زيادة وبنسبة 3018% ومن العام 2016م إلى العام 2017م هناك انخفاض وبنسبة 68% مع وجود توسع في الأصول الثابتة وهذا يعني أن الشركة جلبت أصول ثابتة بغير نقد. وهناك زيادة في الأنشطة التمويلية من العام 2015م إلى العام 2016م زيادة وبنسبة 130% ومن العام 2016م إلى العام 2017م وبنسبة 187% وهذا يعني أن التوسع في العمل يتم داخليا من خلال احتجاز الأرباح كلياً أو جزئياً وبناء الاحتياطات.

الجدول رقم (3-1-24)

مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة الاسمية

البيان	2015م	2016م	2017م
القيمة الاسمية للسهم	1.00	1.00	1.00
القيمة الدفترية للسهم	5.42	6.79	8.85

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (3-1-24) أن متطلب رأس المال يمكن دفع قيمة معينة والتوسع في النشاط مستقبلاً كما ظهر في الجدول أعلاه حيث أن القيمة الدفترية أعلى من القيمة الاسمية وفي تزايد وهذا يساعد في تفعيل الائتمان الإيجابي في العراق بجذب المستثمرين.

## المبحث الثاني

### مبررات تفعيل نظام الائتمان الإيجاري في العراق

بدايةً نتساءل لماذا الدعوة إلى تفعيل الائتمان الإيجاري؟.... ما هي مسوغات ذلك؟..... وهل بالفعل هناك حاجة إلى هذا الأسلوب التمويلي؟..... للإجابة على هذه الاستفسارات نورد ذلك على النحو الآتي:

أولاً: من المتوقع أن يكون لهذا الأسلوب اثر على الحياة الاقتصادية عامة، إذا ما تم تفعيله، وصحيح انه لن يحل كل المشاكل والقضايا المستعصية كالتمويل والفقر والبطالة وغيرها، إلا انه سيساهم في تقديم نسبة معقولة من الايجابية في حل هذه القضايا.

ثانياً: من اجل عدم حرمان شريحة عريضة وواسعة في المجتمع من الحصول على تمويل ميسر ومناسب لقضاء حاجاتهم، أو للبدء بمشاريع صغيرة منتجة وهذه الشريحة هي فئة طالبي التمويل غير القادرين على توفير ضمانات مادية.

ثالثاً: الحاجة الفعلية لتمويل المنشآت الصناعية العراقية ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

#### نبذة مختصرة عن المصرف الصناعي العراقي

تأسس المصرف كمصرف زراعي صناعي عام 1935 ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام 1946. من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطني في العراق خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط حيث ساهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع حيوي وله أهمية في تطوير الاقتصاد الوطني.

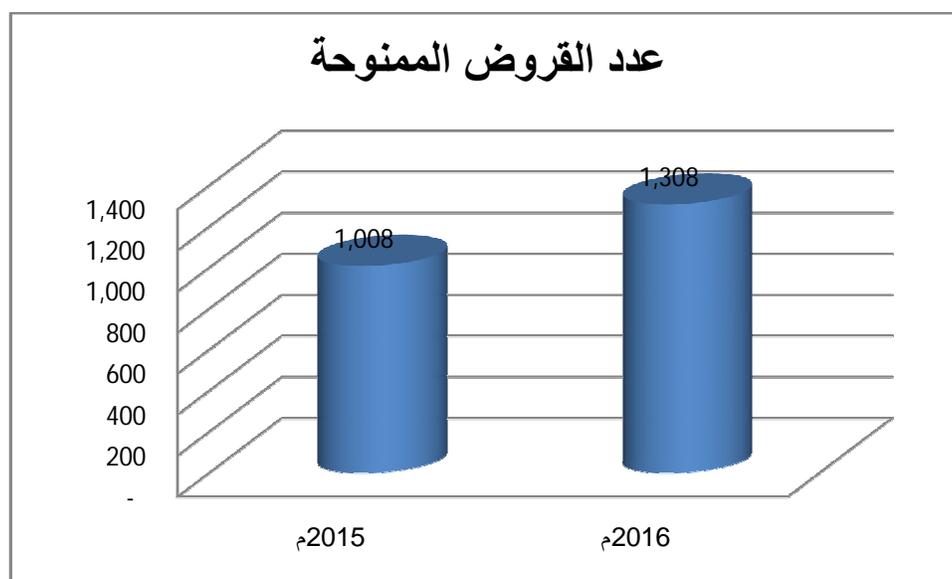
ويمارس المصرف لتحقيق أهدافه وفقاً لإحكام قانونه رقم (22) لسنة 1991 المعدل والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بما لا يتعارض وإحكامه ما يلي:-

- 1- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشروع الصناعي على إن تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى ألا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته (5-7) سنوات.
- 2- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التثبت من جدواها الفنية والاقتصادية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتمال للشركات الصناعية المساهمة طبقاً لقانون الشركات.
- 3- المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية.
- 4- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية التي يمكن ان تنهض بالتنمية الاقتصادية في القطر مع تقديم الاقتراحات بشأنها إلى القطاعات المعنية.
- 5- تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه.
- 6- يقوم بكافة فعاليات الصيرفة التجارية التي تمارسها المصارف التجارية.

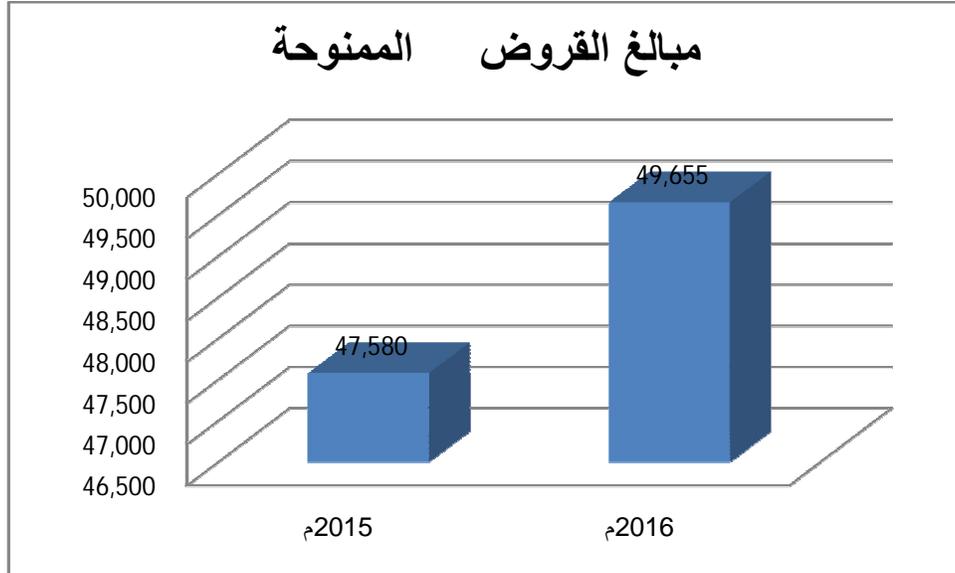
- 7- ممارسة الأعمال التجارية من نقل و تخزين وتأمين وتسويق وفتح المعارض والمخازن .
- 8- إجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع سائر القطاعات الاقتصادية والمالية العراقية والأجنبية داخل القطر وقبول الوكالات وعقد مختلف العقود وممارسة جميع المعاملات سواء بمفرده أو لحسابه أو الاشتراك مع الغير وله أن يجري كافة التصرفات التي يراها لازمة لتنفيذ إغراضه وبالشروط التي يريتها .
- 9- استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة أو المشاركة معها في تنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف داخل القطر أو خارجه بعد استحصال الموافقات اللازمة لذلك .
- 10- إجراء كافة المعاملات القانونية وإبرام العقود التي تراها مناسبة لأعماله .
- 11- القيام بأي عمل آخر يتفق مع نشاطه أو يسهل تحقيق تلك الإغراض وبما يتفق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة .
- ويتضح مما سبق انه ليس هناك مانع قانوني من قيام المصرف الصناعي بتطبيق الائتمان الإيجاري في تمويل عملياته . فيما يتعلق بنشاط المصرف الصناعي لعامي 2015- 2016 يمكن ملاحظة الجدول ( 3-2-1) أدناه

المسنوات	عدد الطلبات المقدمة	مبالغ الطلبات (1)	عدد القروض المقررة	مبالغ القروض (2)	عدد القروض الممنوحة	مبالغ القروض الممنوحة (3)	نسبة % (1)/(2)	نسبة % (1)/(3)	نسبة % (2)/(3)
2015	1173	188970	1089	68542	1008	47580	36	25	69
2016	1458	127651	1415	63946	1308	49655	50	39	78
المجموع	2631	316621	2504	132488	2316	97235	42	31	73

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف الصناعي لعام 2016



الشكل ( 3-2-1) عدد القروض الممنوحة للمصرف الصناعي العراقي لعامي 2015-2016



الشكل (2-2-3) مبالغ القروض الممنوحة للمصرف الصناعي العراقي لعامي 2015-2016

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف الصناعي لعام 2016

من الجدول نلاحظ أن عدد الطلبات المقدمة لعام 2015 بلغت (1173) طلب وبمبالغ قدرها (188970) ، ولكن لم يتم صرف سوى (1008) قرض وبمبالغ قدرها (47580) أي بنسبة 25% من قيمة الطلبات وهي قيمة متدنية جداً تعني أن هناك الكثير من أصحاب المشروعات لم يحصلوا على التمويل اللازم لمشروعاتهم . أما للعام 2016 فقد بلغت عدد الطلبات المقدمة (1458) وبمبالغ قدرها (127651) فيما كانت عدد القروض الممنوحة (1308) وبمبلغ قدره (49655) أي بنسبة 39% وهي نسبة ضئيلة أيضاً . ووفق برنامج البنك المركزي العراقي لعام 2015 اصدر البنك تعليمات الإقراض الصناعي إذ قام البنك المركزي العراقي بتوفير مبلغ قدره (1) ترليون دينار ، لتمويل المشاريع الصغيرة منها 1666 مليار دينار للقطاع الصناعي أي ما يساوي 33% من قيمة المبادرة . وبفائدة 2% يتقاضاها المصرف المانح من المستفيدين . إلا أن إجمالي مبلغ المبادرة المصروف لم تتجاوز 4% ، وهي نسبة متدنية جداً تتم عن وجود معوقات ونعتقد أن الكثير من المشروعات الصغيرة تشتكي بئ المصارف تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها خسائر . ويمكن القول أن من أهم أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من طالبي مثل هذه القروض فضلا عن عدم استطاعة هذه المشروعات من استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد ، وعدم قيامها بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة ، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق .

ويمكن الإشارة إلى أن أهم الأنشطة الصناعية التي تمارسها المنشآت الصناعية الصغيرة هي :  
( التعدين واستغلال المحاجر الأخرى ، أنشطة الخدمات المتصلة بالتعدين ، صناعة المنتجات الغذائية ، صناعة المشروبات ، صناعة منتجات التبغ ، صناعة المنسوجات ، صناعة الملابس باستثناء الملابس أفرائية ، صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة ، صناعة الخشب ومنتجات الخشب وألصق ، باستثناء الأثاث ، صنع أصناف من القش ومواد الظفر ، صناعة الورق ومنتجاته ، الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة ، صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة ، صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ، صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية ومنتجات النباتات الطبية ، صناعة منتجات المطاط واللدائن ، صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى ، صناعة ألوان القاعدية ، صناعة منتجات المعادن المشكّلة - باستثناء الآلات والمعدات ، صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية ، صناعة المعدات الكهربائية ، صناعة الآلات والمعدات غير المصنّفة في موضع آخر ، صناعة المركبات ذات المحرّكات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ، صناعة معدات النقل الأخرى ، صناعة الأثاث ، الصناعات التحويلية الأخرى ، إصلاح المعدات والأجهزة ، إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء ، تجميع وتنقية وتوزيع المياه ، شبكات الصرف الصحي ، جمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات ، أنشطة المعالجة وخدمات أخرى لإدارة المخلفات ) . أما عدد المنشآت الصناعية الصغيرة فهي في تطور إذ بلغت عام 2014 (21809) منشأة ، وفي عام 2015 بلغت ( 22480 ) منشأة ، وفي عام 2016 بلغت ( 25966 ) منشأة .

**رابعاً :** يمكن القول أن هناك حاجة ملحة لاستخدام الائتمان الإيجاري في مجال التمويل الزراعي وعلى النحو الآتي :

يعد التمويل أحد أهم العناصر الداعمة لتنشيط القطاع الزراعي في العراق . وبخاصة المشروعات الصغيرة، إذ أنه يبحث في شأن المؤسسات الائتمانية التي توفر رأس المال للمزارعين بشكل عام، والأسس التي تتبناها تلك المؤسسات في الإقراض لهذه العملية، فضلاً عن كلفة عملية الإقراض والآثار الاقتصادية لهذه العملية، سواء بالنسبة للمزارع أو بالنسبة للمؤسسات المقرضة . وسيتم التركيز في دراستنا على التمويل الزراعي ذي العلاقة بالمكثنة الزراعية من الساحبات والحاصدات العاملة في العراق لبيان مدى كفاية التمويل المخصص لذلك وبالتالي معرفة مدى حاجة هذا الجانب للائتمان الإيجاري .

في البداية وبشكل مختصر سيتم بيان التطور التاريخي للإقراض المصرفي الزراعي في العراق بشكل عام . بداية تأسيس المصرف كانت عام 1935 باسم المصرف الزراعي - الصناعي ، بموجب القانون رقم 51 لسنة 1935 برأسمال 150 ألف دينار . وفي عام 1940 ، صدر القانون رقم 18 وفيه تم شطرد المصرف الزراعي عن الصناعي ، ولم يكن للمصرف الزراعي أي نشاط بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، حتى 1946/4/1 ، وهي بداية نشاط المصرف بوضع خطته التسليفية بعد أن زيد رأسماله إلى

نصف مليون دينار لمجابهة أسعار المحاصيل الزراعية نتيجة الحرب العالمية الثانية ولمساندة المزارعين للمحافظة على مستوى إنتاجهم ، إلا أن هذا الرأسمال لم يسدد بكامله إلى المصرف إلا في عام 1948-1949 . ثم زيد رأسمال المصرف إلى 550 ألف دينار عام 1950-1951 ثم إلى مليون دينار عام 1955-1956 ، ثم توالى الزيادات إلى ثلاثة ملايين عام 1957 ، ومنح القرض لقاء ضمان عقاري ، مما جعل القروض مقتصرة على طبقة مالكي الأرض فقط .

بعد ثورة 14 تموز 1958 صدر قانون الإصلاح الزراعي برقم 30 لسنة 1959 إذ أمر القانون بالاستيلاء على أراضي ملاك الأرض وتوزيعها على المزارعين وزجهم في جمعيات تعاونية زراعية . ثم في نفس العام صدرت مجموعة من القوانين المنظمة للشأن الزراعي منها قانون نظام المصرف الزراعي رقم 13 لسنة 1959 و قانون رقم 56 لسنة 1959 فضلاً عن صدور قانونين لتنظيم أعمال المصرف وإدارته والذيان سهلاً إجراءات منح السلف للقطاع التعاوني الزراعي وللقطاع الزراعي الخاص بالرقم 63 لسنة 1959 وبالرقم 11 لسنة 1961 .

ثم ارتفع رأسمال المصرف الزراعي إلى (10) ملايين دينار في سنة 1969-1970 ، تلا ذلك تغيير اسم المصرف الزراعي إلى المصرف الزراعي التعاوني من خلال قانون رقم 110 لسنة 1974 وتم حصر جميع مصادر الإقراض الزراعي بالمصرف الجديد من خلال تعامله بخطين ، الأول ارتباطه بوزارة الزراعة وما تقرره من توصيات ، والثاني من خلال توسيع قاعدة الائتمان بعدم منح قروض كبيرة بغية استفادة أكبر عدد ممكن من المقترضين ، في عام 1996 تحول المصرف الزراعي إلى شركة عامة تتبع أسلوب التمويل الزراعي التجاري حتى عام 1997 إذ صدر قانون الشركات العامة رقم (22) ووفق المادة (6) من القانون احتفظ المصرف الزراعي بتسميته المصرف الزراعي التعاوني وأصبح تحت إشراف البنك المركزي بقراراته .

هذا ما يخص المصرف الزراعي التعاوني ، من جانب آخر وفي عام 2007 أنشأ صندوق تسليف زراعي في وزارة الزراعة يقوم بإقراض المزارعين بقروض وبفائدة لا تتجاوز الـ 1% ، وفي هذا الإجراء أصبحت وزارة الزراعة منفذاً جديداً من منافذ التسليف وهنا نتساءل هل لدى الوزارة الكادر المتخصص في هذا المجال من حيث متابعة التسهيلات الممنوحة ومقدار الدفعات وتواريخ تسديدها ونعتقد عدم إمكانية توفر الكوادر البشرية لديها الخبرة المصرفية للتعامل مع مثل هذه التسهيلات . تلا ذلك عام 2008 تأسيس ثمانية صناديق تقرض المستفيدين الزراعيين بدون فائدة وهي : صندوق الثروة الحيوانية برأس مال مقداره 48 مليار دينار عراقي ، وصندوق قروض الفلاحين برأس مال 36 مليار دينار ، وصندوق المكننة ووسائل الري الحديثة برأس مال 48 مليار دينار ، وصندوق تنمية النخيل برأس مال 36 مليار دينار ، وصندوق المشاريع الكبيرة برأس مال 120 مليار دينار . وصندوق تنمية الأهوار ، وصندوق تنمية المشاريع الزراعية لأبناء العراق ، وصندوق تنمية المرأة الريفية الذي يمنح قروض مقدارها من (5-25) مليون دينار .

بعد سرد - وبشكل مختصر - التطور التاريخي للإقراض المصرفي الزراعي سيتم بيان أنواع المكننة الزراعية وتطور إعدادها وعلى النحو الآتي :-

### 1- أنواع المكين والآلات الزراعية :

أ-الجرارات:

بدأ العراق باستخدام الجرارات الزراعية منذ العام 1945، إلا أنها تميزت في بداية دخولها بقلّة عددها، إذ لا يتجاوز عددها (30) جراراً، ولكن بدأ هذا العدد يزداد من عام إلى آخر وبشكل غير مخطط حتى أصبح عام 1990 نحو (48186) جراراً ، ولكن بعد ذلك العام انخفض الاستيراد نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وحتى عام 1996 إذ انفتح الاستيراد نتيجة توقيع مذكرة التفاهم العراق مع الأمم المتحدة، مما أدى إلى زيادة الجرارات الزراعية إذ بلغ عددها (46078) عام 2000، ثم بلغ عددها عام 2014 نحو (78384) جراراً و(69213) جرار عام 2016.

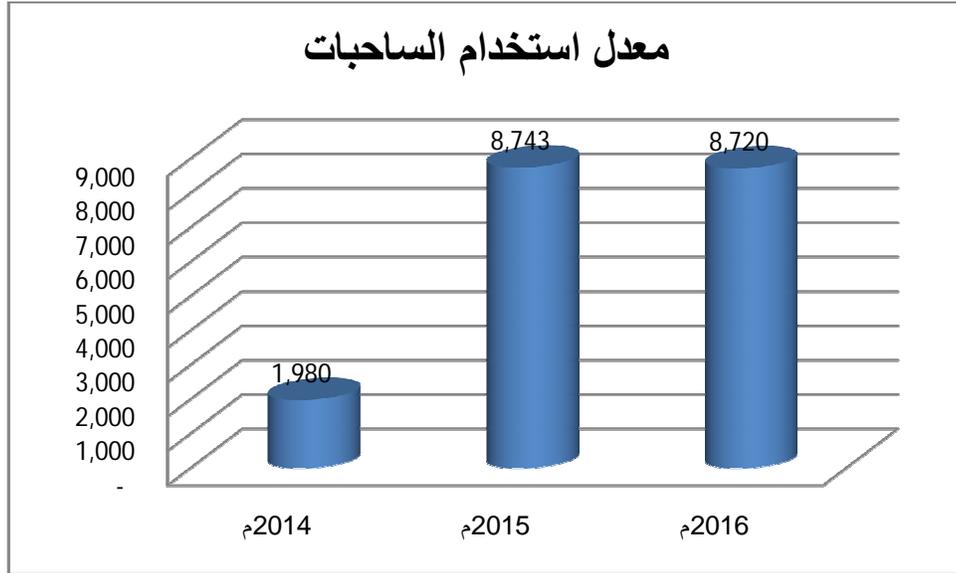
ب : الحاصدات :

أما إعداد الحاصدات فقد تطورت كما تطور إعداد الجرارات ، إذ بلغت عدد الحاصدات عام 2000 5086 حاصدة وفي عام 2014 بلغ (5600) حاصدة وفي عام 2016 أصبح عدد الحاصدات 5502.

### جدول ( 2-2-3 ) تطور إعداد الساحبات والحاصدات في العراق للمدة (2014-2016)

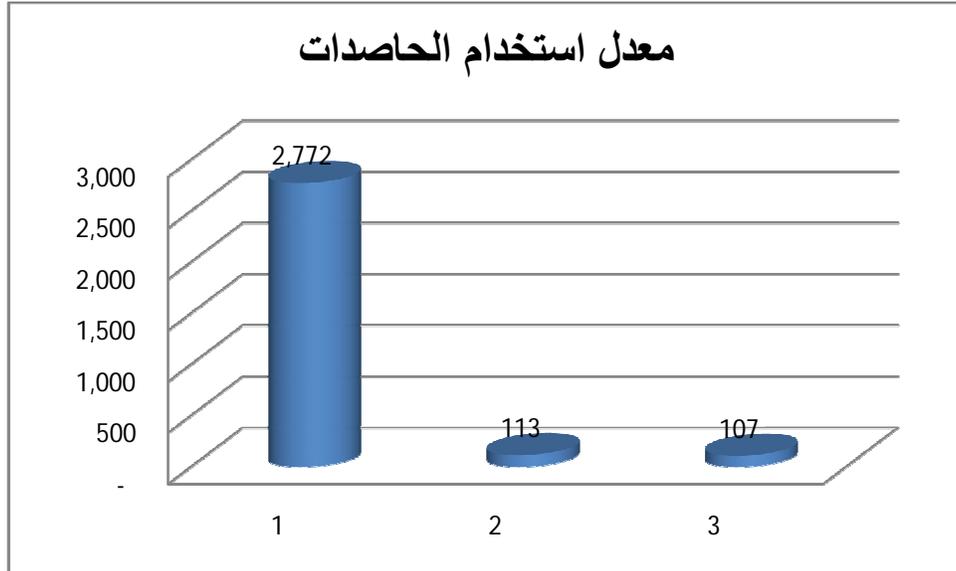
السنوات	إعداد الساحبات	إعداد الحاصدات	المساحة المزروعة بالحبوب (ألف دونم )	معدل استخدام الساحبات	معدل استخدام الحاصدات
2014	78384	5600	15526242	1980	2772
2015	71538	5528	6254941	8743	113
2016	69213	5502	6035599	8720	107

المصدر : إعداد الباحث



الشكل ( 6-2-3 ) معدل استخدام الساحبات في العراق للمدة (2016-2014)

المصدر : إعداد الباحث



الشكل ( 7-2-3 ) معدل استخدام الحاصدات في العراق للمدة (2016-2014)

المصدر : إعداد الباحث

- لم يتم شمول المساحات المزروعة في محافظات ( نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ) لعامي 2015-2016 بسبب الإحداث الأمنية .
  - معدل استخدام الساحة أو الحاصدة = المساحة المزروعة ( دونم ) / عدد الحاصدات العاملة .
- من الجدول أعلاه نلاحظ أن العراق يستخدم ساحة واحدة لكل 1980 دونم خلال عام 2014 بينما في الدول المتقدمة تستخدم ساحة واحدة لكل ( 50 ) دونم ويسري الأمر كذلك على الحاصدات الزراعية إذ نجد أن العراق يستخدم حاصدة واحدة لكل 2772 دونم خلال عام 2014 ، بينما في الدول المتقدمة نجدها

تستخدم حاصدة واحدة لكل ( 500 ) دونم . وبالتالي نستنتج الحاجة الكبيرة إلى الساحبات والحاصدات والتي يمكن تأمينها من خلال الائتمان الإيجاري من خلال مزاياه .

أما بشأن المبالغ النقدية التي صرفت في هذا الجانب فيتم عرضها على النحو الآتي :

جدول ( 3-2-3 ) مبالغ المصرف الزراعي التعاوني المقررة والمصرفية للسنوات 2013 - 2014 (ألف دينار )

البيان		عدد المعاملات		أجمالي المبلغ		المبالغ المصرفية		نسبة المصارف إلى الإجمالي	
ساحبات و حاصدات		2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013
		1337	1545	230,478,857	340,445,924	72503876	70657375	31,46	20,70

المصدر : وزارة التخطيط - المجموعة الإحصائية السنوية 2016 - الإحصاء الزراعي

لا بد من الإشارة إلى أننا لم نستطيع الحصول على المبالغ المصرفية للساحبات والحاصدات للعام 2015 - 2016 ولكن تم الحصول على مجموعة من البيانات التي سنعرضها تباعاً حسب الحاجة إليها وعلى النحو الآتي :

الجدول ( 4-2-3 ) العلاقة بين إجمالي القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني وبين نسبة تحصيل القروض المسددة .

السنوات	إجمالي القروض الزراعية الممنوحة ( ألف دينار )	القروض المسددة ( ألف دينار )	نسبة التحصيل
2013	182817956	27671	0,01
2014	204483829	30288	0,01
2015	24633343	24076	0,01

المصدر : إعداد الباحث

من خلال الجدول (4-2-3) يتضح أن نسبة تحصيل القروض الزراعية الممنوحة ضئيلة جداً وهذا يؤكد أهمية استخدام الائتمان الإيجاري كصيغة تمويلية حديثة تتمتع بالمزايا التي يجعلها صيغة مناسبة من حيث احتفاظ المؤجر بملكية الأصل الرأسمالي المؤجر طيلة مدة الإيجار وبالتالي إمكانية استرداد الأصل المؤجر في حالة عدم التزام المستأجر بالشروط التي تم الاتفاق بها بين المؤجر والمستأجر . فضلاً عما تم عرضه وبالرجوع إلى آخر الإحصائيات المتوفرة لعام 2017 نجد الآتي :-

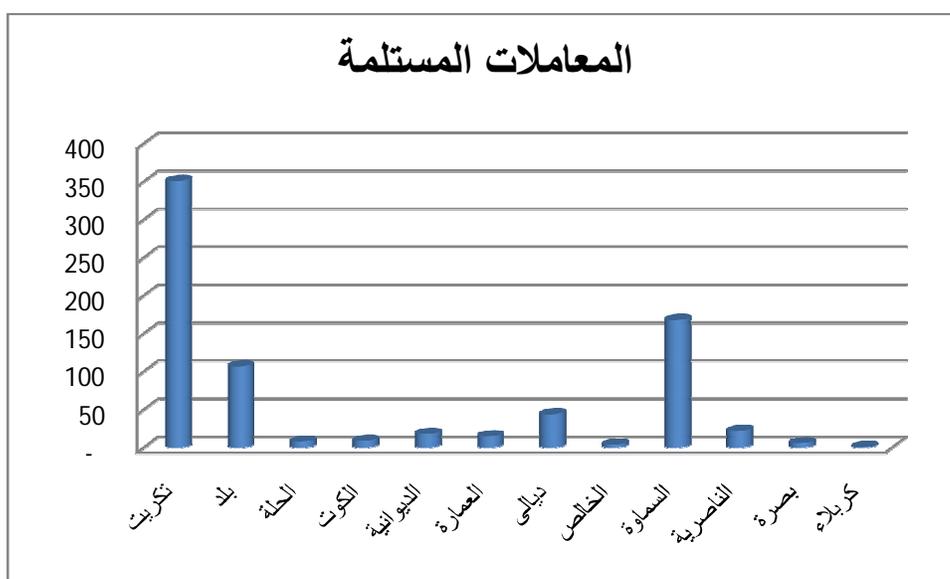
أ- أن هنالك مبادرة من البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة ، قيمتها (1) ترليون دينار عراقي ، فيما يخص الجانب الزراعي تم تخصيص (1666) مليار دينار عراقي أي ما يساوي 33% من قيمة المبادرة .وبنسبة فائدة قدرها (2%) يتقاضاها المصرف الزراعي لقاء منح التسهيلات المصرفية . ولكن حتى تاريخ 2017/11/15 لم تتجاوز نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي مبلغ المبادرة 4% ، وهي نسبة متدنية جداً تتم عن تلك في التنفيذ ، ووجود معوقات ، ويرى ( داغر ، 2017 : ص 2 ) أن بعض المعوقات تتعلق بالكفالة المطلوبة من المستفيد إذ لا تقبل للمقترض من المصارف الخاصة من قبل أغلب الدوائر الرسمية بالرغم من صدور أمر الأمانة العامة لمجلس الوزراء في 2015 بقبول هذه الكفالات . كذلك يمكن القول بأن عدم وجود حماية للمنتج المحلي أدى إلى اتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية وعزوفه عن الإسهام في القطاعات الحقيقية الأمر الذي أسهم في إضعافه وبالتالي عدم قدرته على الإفادة من تلك المبادرة . ونحن هنا نساير الرأي سابق الذكر إذ أن من خلال الزيارات الميدانية إلى المصرف الزراعي التعاوني لوحظ تخوف المصرف من منح التسهيلات المصرفية بسبب المخاطر المصاحبة لتلك التسهيلات وعدم قيام طالب القرض بتقديم الضمانات الكافية إذ عند الرجوع إلى مقدار القروض المصروفة بالنسبة إلى القروض المقدمة نجد أن هناك نسبة فرق كبيرة ( الجدول 3-2-5 ) ويرجع ذلك إلى الضمانات التي يطلبها المصرف مقابل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها طالب القروض منها المخاطر الطبيعية والبيئية إذ أن مشكلة عدم التسديد للقروض مرتبطة بشكل كبير بالمخاطر الطبيعية والبيئية، التي يتعرض لها المنتجون الزراعيون، والتي تشمل على المخاطر التقنية (اختلاف الإنتاج أفعلي عن الإنتاج المتوقع، بسبب من الظروف الجوية غير المناسبة والأمراض... الخ)، فضلاً عن مخاطر السوق (اختلاف الأسعار أفعلية عن الأسعار المتوقعة، إذ يحصل المزارعون على الأسعار التي تحددها قوى السوق)، وليس باستطاعتهم تحديدها بأنفسهم، علاوة إلى مخاطرة المال وتشمل المخاطر التي يتعرض لها رأس المال المملوك والمقترض نتيجة لظروف عمل غير ملائمة . فضلاً عن ذلك محدودية المقترضين الزراعيين في مجال الادخار ، وذلك بسبب تدني معدلات دخولهم.

الجدول (3-2-5) موقف قروض البنك المركزي العراقي للمبالغ من (50-105) مليون دينار لغاية 2017/2/13

ت	المحافظة	اسم الفرع	المعاملات المستلمة	المعاملات المقررة	قيد الانجاز	المرجعة	السبب
1	صلاح الدين	تكريت	351	94	179	78	مخالفة التعليمات
2	صلاح الدين	بلد	107	23	73	11	مخالفة التعليمات
3	بابل	الحلة	8	3	1	4	مخالفة التعليمات
4	واسط	الكوت	9	1	1	7	مخالفة التعليمات
5	القادسية	الديوانية	18	12	3	3	مخالفة التعليمات

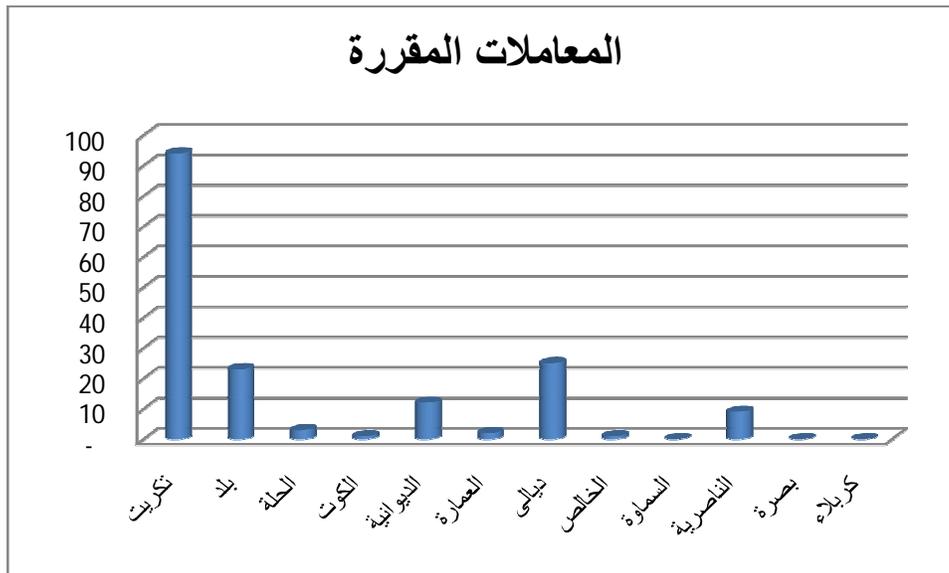
مخالفة التعليمات	12	1	2	15	العمارة	ميسان	6
مخالفة التعليمات	19	0	25	44	ديالى	ديالى	7
مخالفة التعليمات	3	0	1	4	الخالص	ديالى	8
مخالفة التعليمات	82	86	0	168	السمارة	المتنى	9
مخالفة التعليمات	7	6	9	22	الناصرية	ذي قار	10
مخالفة التعليمات	5	1	0	6	بصرة	بصرة	11
	0	1	0	1	كربلاء	كربلاء	12
	231	352	170	753	المجموع		

إعداد الباحث : بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني

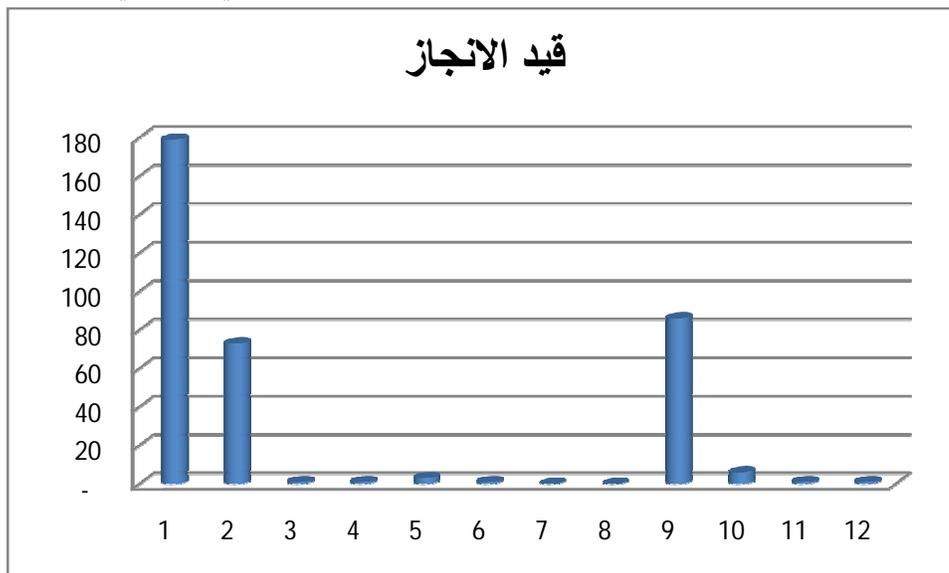


الشكل ( 8-2-3 ) المعاملات المستلمة لغاية 2017/2/13

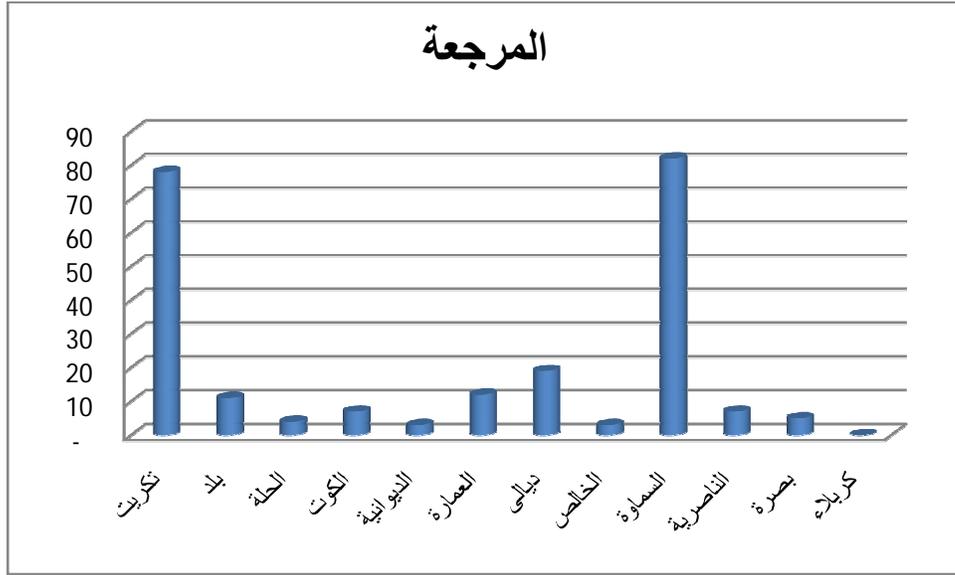
إعداد الباحث : بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني



الشكل ( 3-2-9 ) المعاملات المقررة لغاية 2017/2/13  
إعداد الباحث : بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني



الشكل ( 3-2-10 ) المعاملات التي في قيد الانجاز  
إعداد الباحث : بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني



الشكل (3-2-11) المعاملات المرجعة

إعداد الباحث : بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني

من الجدول (3-2-5) نلاحظ أن (محافظة صلاح الدين - تكريت) احتلت المرتبة الأولى بواقع (179) معاملة بنسبة (51%) من المجموع الكلي للمعاملات قيد الانجاز . وتأتي محافظة (المتشي) بواقع (86) معاملة وبنسبة (24%) من المجموع الكلي للمعاملات قيد الانجاز ، ولكن نلاحظ أن محافظة ديالى لم يكن لها إي نصيب من المعاملات بواقع صفر من المعاملات ، ويمكن ملاحظة أن نسبة المعاملات قيد الانجاز تمثل نسبة (46%) من عدد المعاملات المستلمة .

ومما تقدم يمكن القول أن هناك حاجة فعلية إلى التمويل بصيغة الائتمان الإيجاري في القطاع الزراعي لوجود نقص كبير في عملية التمويل وخاصة تمويل لجرارات والحاصدات الزراعية التي تحتل أهمية كبيرة جداً في عملية تطور القطاع الزراعي . للاستفادة من مزايا الائتمان الإيجاري الذي يتميز بإبقاء ملكية الأصل بحوزة المصرف وبالتالي تقليل المخاطر المصاحبة للائتمان ، فضلاً عن تقليل حجم الضمانات المطلوبة ولكن ينبغي الإشارة انه عند طرح موضوع الائتمان الإيجاري على بعض مسؤولي المصرف الزراعي كانت الإجابة بعدم إمكانية الاستفادة من هذه الصيغة التمويلية إلا بعد قيام المشرع العراقي بتشريع قانون الائتمان الإيجاري لضمان استرداد الأموال المؤجرة . وهنا نرى أيضاً أن عدم المعرفة الكافية بالائتمان الإيجاري ومميزاته وخصائصه يجعل الجهات المؤجرة متخوفة من تطبيقه على الرغم أن الكثير من الدول العربية تم تطبيق هذه الصيغة ثم بعد فترة زمنية تم تشريع القانون الخاص بذلك .

فضلاً عن ذلك وبسبب محدودية إمكانيات أبناء الريف في مجال الادخار، وذلك بسبب تدني معدلات دخولهم. وبالتالي يحتاج المزارعون إلى القيام باستثمارات واسعة لتحسين منتجاتهم الزراعية، الأمر الذي يتطلب منحهم بعض الحوافز على شكل صيغ تمويلية حديثة كالائتمان الإيجاري ، مع إشراف جيد لتشجيعهم على الاستفادة من هذه الاستثمارات، أو لتحسين توزيع الدخل في مناطق الريف.

## خامسا : محاولة تقليل أُلجوة التمويلية لبرنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية :

ضُمَّ ن تطبيق برنامج القروض الميسرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية مرحلتين الأولى عام 2007 م ، إذ تم تخصيص مبالغ لكل محافظة وحسب الكثافة السكانية وارتبط البرنامج بالجانب الاجتماعي التاهلي أكثر من كونه برنامجاً اقتصادياً يَشكّل قيمة مضافة إلى الدخل القومي، وإن القروض الصغيرة التي صُمِّم لها برنامج عام 2007 هو مرتبط بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية التي بينهما علاقة قوية قائمة على أساس وحدة الهدف وهو الحد من أفقر ومعالجة مشكلة البطالة، وهذه القروض تعد من القروض الميسرة لأن القرض لا يتضمن أي مبلغ للفائدة مع طول فترة تسديد القرض وإعطاء فترة سماح معينة. وابتدأ البرنامج في المرحلة الأولى في نيسان 2007 ولمحافظة بغداد فقط في البداية وبتخصيص مبلغ (30) مليون دولار ، ثم تم التوسع بالتطبيق ليشمل محافظات العراق كافة عدا محافظات إقليم كردستان وخصص مبلغ (15) مليون دولار لكل من محافظة عراقية عدا محافظات (البصرة، نينوى) فقد خصص مبلغ (25) مليون دولار لكل منهما. أما أُلفئات المشمولة لهذه المرحلة فهم العاطلون عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد والذين قُطعت عنهم إعانة شبكة الحماية الاجتماعية لهم هجّر العائد إلى منطقة سكناء، و صاحب محل المتضرر نتيجة العمليات الإرهابية. أما المرحلة الثانية فقد ابتدأت في بداية عام 2008، وهي تكملة للمرحلة الأولى وبزيادة التخصيصات المالية لكل المحافظات ، إذ تم زيادة التخصيص إلى محافظة بغداد ليصل إلى (60) مليون دولار، وزيادة التخصيص إلى محافظات البصرة ونينوى ليصل إلى (60) مليون دولار، وزيادة التخصيص إلى بقية المحافظات ليصل إلى (36) مليون دولار. أما أُلفئات المشمولة للمرحلة الثانية فهم العاطلون عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد والذين قُطعت عنهم إعانة شبكة الحماية الاجتماعية لهم هجّر العائد إلى منطقة سكناء، صاحب محل المتضرر نتيجة الإرهاب و العائلة المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية ممن فقدت مَعيلها أو تضررت بنسبة (50%)، فضلا عن العاطل عن العمل المسجّل في قاعدة بيانات مراكز التشغيل.

ومن ضمن شروط الحصول على القرض هو إن طالب القرض يدير المشروع بنفسه، ويعتمد مبلغ القرض وقبوله على طبيعة المشروع وتقديرات لجنة الجدوى الاقتصادية وضمن حدود (3-10) ملايين دينار عراقي، ويتم تسديد المبلغ خلال مدة (5) سنوات ويعتمد ذلك على مبلغ الإقراض عدا فترة سماح من (6) أشهر للمحلات المتضررة و (12) شهر لباقي أُلفئات من تاريخ استلام الدفعة الأولى من المصرف. ولبيان عدد المستفيدين ومبالغ القروض يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (3-2-6) الذي يبين تفاصيل القروض الممنوحة لثلاثة محافظات عراقية أمكن الحصول على بياناتها وعلى النحو الآتي :

الجدول ( 6-2-3 ) عدد المقترضين في المحافظات من 2007 ولغاية 11/30 /2017

ت	السنوات	بابل		كربلاء		نينوى	
		عدد المستفيدين	مبلغ القرض الكلي	عدد المستفيدين	مبلغ القرض الكلي	عدد المستفيدين	مبلغ القرض الكلي
1	2007	50	130.000.000	49	132,500,000	16	41.000.000
2	2008	11	33.000.000	17	50,000,000	14	39.300.000
3	2009	0	0	0	0	0	0
4	2010	20	58.000.000	37	109,000,000	35	105.000.000
5	2011	28	84.000.000	3	9,000,000	2	6.000.000
6	201	5	15.000.000	10	29,500,000	0	0
7	2013	8	23.500.000	15	44,000,000	11	31.750.000
8	2014	3	9.000.000	9	27,000,000	0	0
9	2015	7	21000000	18	54,000,000	0	0
10	2016	3	9.000.000	12	36.000.000	0	0
11	2017	3	9.000.000	2	6.000.000	0	0
	المجموع	138	391.500.000	172	497.000.000	78	223.050,000

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

من الجدول ( 6-2-3 ) نجد أن المستفيدين من القروض الممنوحة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من عام 2007 حتى 2017/11/30 للمحافظات بابل هو ( 138 ) ، وكربلاء ( 172 ) ، فيما كان عدد المستفيدين لمحافظة نينوى ( 78 ) مستفيد . ولكن عند التعرف على عدد العاطلين المسجلين للمحافظات نفسها نجد أن هنالك فجوة كبيرة جداً ، إذ بلغ عدد العاطلين للمحافظات بابل وكربلاء ونينوى ( 36261 ) و ( 29323 ) و ( 109675 ) عاطل على التوالي . مع العلم أن عدد العاطلين عن العمل والمسجلين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية بلغ حتى عام 2017 ( 660913 ) عاطل ، ويمكن التعرف على التفاصيل من خلال الجدول ( 7-2-3 ) الأتي :-

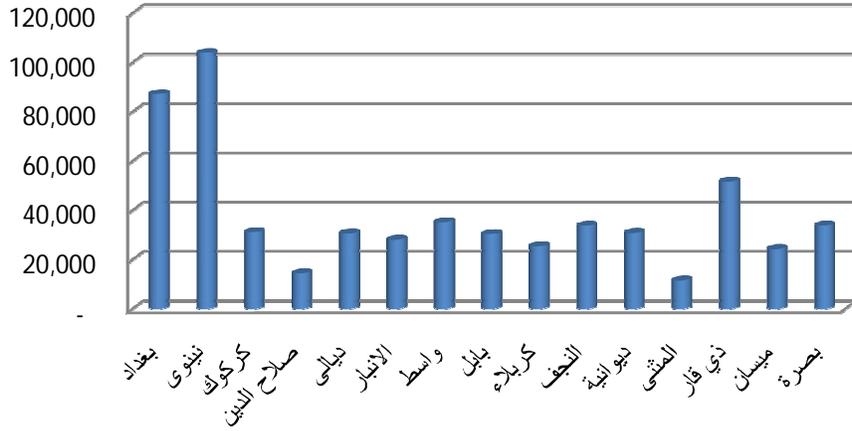
الجدول ( 7-2-3 )

العدد الإجمالي للعاطلين المسجلين الداخليين في قاعدة البيانات حسب المحافظات والجنس من 2015/7/1 لغاية 2017/11/30 والمحدثين لسنوات سابقة .

المجموع الكلي	عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات		المحافظات
	إناث	ذكور	
120820	33592	87228	بغداد
109675	5787	103888	نينوى
35613	4436	31177	كركوك
18546	4091	14455	صلاح الدين
32869	2157	30712	ديالى
29464	1355	28109	الانبار
38737	3477	35260	واسط
36261	5833	30428	بابل
29323	3909	25414	كربلاء
36567	2793	33774	النجف
34321	3433	30888	ديوانية
12888	1321	11567	المتنى
60884	9198	51686	ذي قار
26790	2430	24360	ميسان
38155	4313	33842	بصرة
660913	88125	572788	المجموع

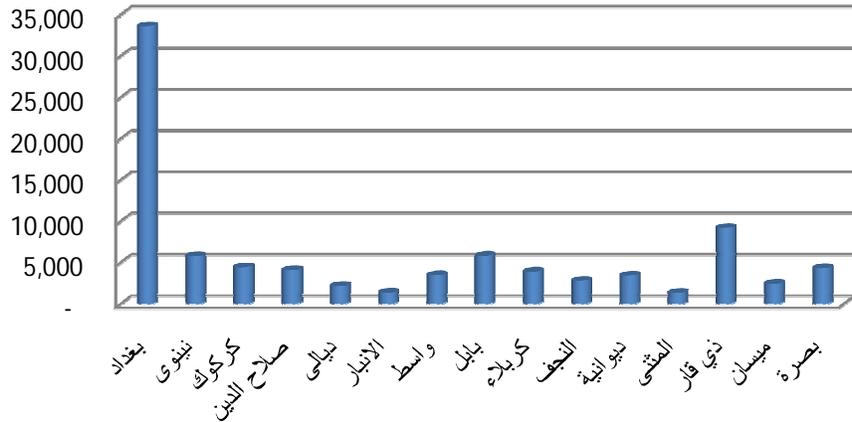
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

### عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات (ذكور)

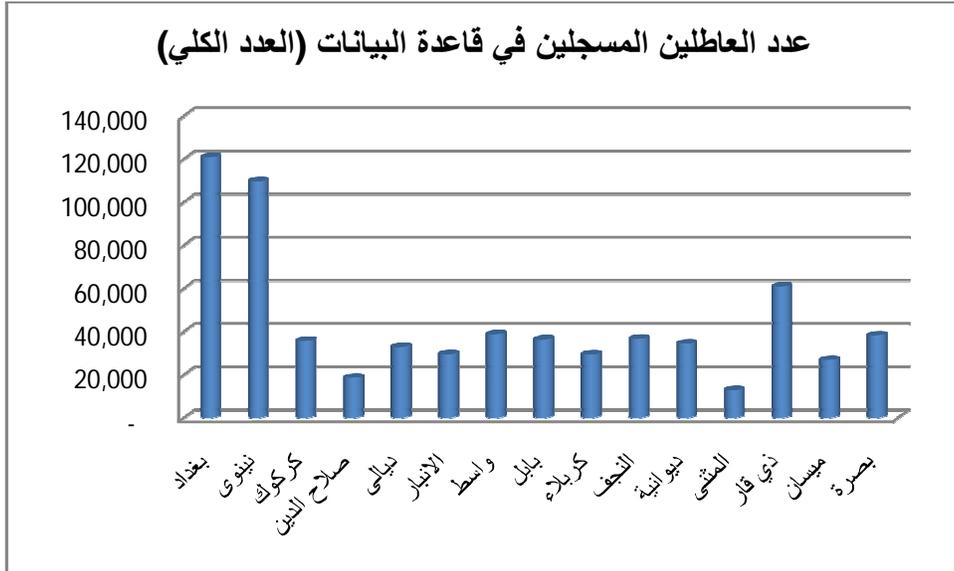


الشكل (3-2-12) عدد العاطلين الذكور المسجلين في قاعدة البيانات  
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

### عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات (إناث)



الشكل (3-2-13) عدد العاطلين الذكور المسجلين في قاعدة البيانات



الشكل ( 3-2-14 ) عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات (العدد الكلي)

ومما تقدم نستنتج الحاجة الكبيرة إلى تفعيل الائتمان الإيجاري لسد النقص في عملية تمويل أصحاب المنشآت الصغيرة للبدء بنشاطهم .

**سادسا :** يمتاز الائتمان الإيجاري بسمات تحقق مصلحة طرفي العقد ، منها مثلاً أنه يعمل على تحسين مركز السيولة للمستأجر ، ويوفر بديلاً مناسباً للحصول على الأصول الرأسمالية إثناء عمليات التوسع والإحلال ، فضلاً عن ذلك من الجانب الإسلامي فإنه يشكل مخرجاً شرعياً بديلاً عن أسلوب الإقراض الربوي المحرم شرعاً ، كما أنه يمنح المؤجر ( الممول ) ضماناً قوية يمكنه الاعتماد عليها والاطمئنان على رأسماله في حالة إفلاس المستأجر ( المتمول ) ، وذلك من خلال احتفاظه بملكية الأصل ( محل العقد ) ، كما يضمن له تدفق نقدي مستمر ومضمون طويل الأجل عن طريق الدفعات الإيجارية هذا علاوة على العديد من المزايا التي تعود على الاقتصاد القومي ككل .